

# البيابرة للرد على

في ألب المفتى، والفتوى، والمستفتى (١)

وفيه أربعة أنواع:

obbeikandi.com

ولنقدم على المقصود مقدّمة فنقول:

اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر، كبير الموقع، كثير الفضل، لأن المفتى وارث الأنبياء، وقائم بفرض الكفاية، لكنه معرض للخطأ والخطر، ولهذا قالوا: المفتى موقع عن الله<sup>(١)</sup>، وقد ورد في آدابه والتوقف فيه والتحذير منه من الآيات والأخبار والآثار أشياء كثيرة نورد هنا جملة من عيونها.

قال الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (النساء: ١٧٦) الآية، وقال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ (يوسف: ٤٦) الآية، وقال في التحذير: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ (النحل: ١١٦) الآية، إلى غير ذلك من الآيات وقال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤْسَاءَ جَهْلًا فَسُئِلُوا فَأَمَتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا<sup>(٢)</sup>، وقال ﷺ: مَنْ أَفْتَى بِفْتْيَا مِنْ غَيْرِ ثَبَتَ وَفِي لَفْظِ بَغَيْرِ عِلْمٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَيَّ مِنْ أَفْتَاهِ<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ: أَجْرُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ<sup>(٤)</sup>، وقال ﷺ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ قَتَلَهُ نَبِيٌّ وَرَجُلٌ يُضِلُّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ مُصَوِّرٌ يَصَوِّرُ التَّمَائِيلَ<sup>(٥)</sup>، وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(٦)</sup> قال: أدركت

(١) كتاب العلم للنووي ص ١١٤.

(٢) رواه البخارى (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣)، والترمذى (٢٦٥٢)، وابن ماجه (٥٢)، وأحمد فى المسند (١٦٢ و ١٩٠ و ٢٠٣)، وحلية الأولياء ١٨١/٢، وجامع بيان العلم وفضله ٥٨٦/١.

(٣) المستدرک على الصحيحين ١٨٣/١ و ١٨٤، وسنن الدارمى ٦٩/١، وسنن البيهقى الكبرى ١٠٠/١٢ و ١١٦، وسنن أبى داود ٣٢١/٣، وفيض القدير ٧٧/٦، والمدخل الى السنن الكبرى ١٧٦/١ و ٤٢٩، ومستند أحمد ٣٢١/٢.

(٤) فيض القدير ٧٧/٦ وكشف الخفاء ٥١/١.

(٥) مجمع الزوائد ١٨١/١، والمعجم الكبير ٢١١/١٠.

(٦) هو أبو عيسى الكوفى، عبد الرحمن بن أبى ليلى يشار الأنصارى الأوسى: محدث ثقة، ولد لست =

عشرين<sup>(١)</sup> ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يُسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول، وقال البراء<sup>(٢)</sup>: لقد رأيت ثلاثمائة من أهل بدر ما فيهم من أحد إلا وهو يحب أن يكفيه صاحبه الفتيا<sup>(٣)</sup>، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون<sup>(٤)</sup>، وعن أبي حصين التابعي<sup>(٥)</sup> رضي الله عنه قال: إن أحدكم ليفتى في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر<sup>(٦)</sup>، وعن محمد ابن المنكر<sup>(٧)</sup> أن العالم بين الله وبين خلقه، فلينظر كيف يدخل بينهم، وعن

= بقين من خلافة عمر، وهو من أهل المدينة، اختلف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجمامم سنة ٨٣هـ، وقيل إنه غرق. وفيات الأعيان ٣/١٢٦، والسير ٤/٢٦٢.

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٢٠.

(٢) هو البراء بن مالك بن النضر البخاري الخزرجي: صحابي، من أشجع الناس، شهد أحدًا وما بعدها مع رسول الله ﷺ وكان على يمينه أبي موسى الأشعري يوم فتح (تُسُتَر) فاستشهد على بابها الشرقي سنة ٢٠هـ، وقبره فيها، وهو أخو أنس بن مالك. الأعلام ٢/٤٧.

(٣) طبقات ابن سعد ٦/١١٠، والزهد لابن المبارك ص ٥٨، وجامع بيان العلم ٢/١١٢٠، والفقهاء والمتفقه ٢/١٦٥.

(٤) المدخل إلى السنن الكبرى ١/٤٣٣، ومسند ابن الجعد ١/٦٢، والمعجم الكبير ٩/١٨٨، وجامع بيان العلم ٢/١١٢٢.

(٥) هو أبو حصين، عثمان بن عاصم بن حصين الإمام الحافظ الأسدي الكوفي: تابعي، لم يكن بالكوفة أثبت منه، قال العجلي: كان شيخًا عاليًا، وصاحب سنة، ثقة عثمانيًا رجلاً صالحًا ثبتًا في الحديث، توفي سنة ١٢٧هـ. السير ٥/٤١٢ وتهذيب التهذيب ٧/١٢٦.

(٦) أقول: قوله: «لجمع لها أهل بدر»، معناه: - والله أعلم - زيادة عن الجمعية ان أهل بدر قال في حقهم رضي الله عنهم: وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم، إن أهل بدر وإن اخطئوا في الفتوى هم مغفور لهم، بخلاف من يتأخر عن زمان أهل بدر، وفتواه غير عارف بها جمع، بل استقل بها وحده مع البضاعة المزجاة، وانظر السير ٥/٤١٦ وتهذيب الكمال ١٩/٤٠٦ وتهذيب التهذيب ٧/١١٦.

(٧) هو محمد بن المنكر بن عبد الله القرشي التيمي المدني: زاهد، من رجال الحديث، من أهل المدينة، أدرك بعض الصحابة، وروى عنهم، قال ابن عيينة: ابن المنكر من معادن الصدق، توفي في سنة ١٣٠هـ، تهذيب التهذيب ٩/٤٧٣، والأعلام ٧/١١٢.

ربيعة قال: قال ابن خلدَةَ<sup>(١)</sup>: يا ربيعة أراك تُفتى الناس، فإذا جاءك الرَّجُل يسألك فلا يكن همك أن تخرجه مما وقع فيه، ولتكن همتك أن تتخلص مما يسألك عنه<sup>(٢)</sup>.

وعن عطاء بن السائب التابعي<sup>(٣)</sup>: أدركت أقواماً يسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم وإنه ليرعد، وعن عكرمة<sup>(٤)</sup> قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: انطلق فأفت الناس وأنا لك عون، فمن جاءك يسألك عما يعنيه فأفته، ومن سألك عما لا يعنيه فلا تُفته فإنك تطرح عن نفسك ثلثي مؤنة الناس، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأله عن شيء فقال له: لا تسأل عما لم يكن فيني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلعن من سأل عما لم يكن، وعن معاوية قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات<sup>(٥)</sup>، وعن ثوبان<sup>(٦)</sup> مرفوعاً: سَيَكُونُ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي

(١) الحلية ٢٩٩/٣، وابن خلدَةَ هو أبو حفص المدني القاضي، عمر بن عبد الرحمن بن خلدَةَ الزرقي الأنصاري: محدث ثقة، قليل الحديث، وكان رجلاً مهيباً، صارماً ورعاً عفيفاً. طبقات ابن سعد ٢٧٩/٥، وتهذيب الكمال ٣٢٨/٢١، وانظر خبره مع ربيعة في تهذيب الكمال ٣٢٩/٢١، والفتية والمفتقه ١٦٩/٢.

(٢) الحلية ٢٩٩/٣، وربيعة هو ربيعة الرأي، أبو عثمان، ابن فروخ التيمي بالولاء، المدني: إمام حافظ فقيه مجتهد، كان بصيراً بالرأي، وأصحاب الرأي عند أهل الحديث، هم أصحاب القياس، وكان من الأجواد، وكان صاحب الفتوى بالمدينة، وبه تفقه الإمام مالك، توفي بالهاشمية من أرض الأنبار سنة ١٣٦هـ. وفيات الأعيان ٢٨٨/٢، والسير ٨٩/٦.

(٣) هو أبو السائب الكوفي، عطاء بن السائب بن مالك الثقفي: محدث ثقة، ورجل صالح من خيار عباد الله، قال النسائي: ثقة في حديثه القديم، إلا أنه تغير، مات سنة ١٣٠هـ، السير ١١٠/٦، وطبقات الحفاظ ٧٣.

(٤) هو أبو عبد الله، عكرمة بن عبد الله البربري المدني، مولى عبد الله بن عباس: تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، طاف البلاد، وكانت وفاته بالمدينة سنة ١٠٥هـ. وفيات الأعيان ٢٦٥/٣، والسير ١٢/٥.

(٥) جامع بيان العلم ١٠٥٥/٢ - ١٠٥٦، وانظر تخريج الحديث فيه.

(٦) هو أبو عبد الله، ثوبان بن يجدد: مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصله من أهل السراة، اشتره النبي صلى الله عليه وسلم ثم اعتمه، فلم يزل يخدمه إلى أن مات، فخرج ثوبان إلى الشام فنزل الرملة في فلسطين، ثم انتقل إلى حمص فابتنى فيها داراً، وتوفي بها سنة ٥٤هـ، الإصابة ترجمة رقم ٩٦٩.

يَتَعَاظُونَ فُقُهَاؤُهُمْ عَضَلَ الْمَسَائِلِ أَوْلَيْكَ شِرَارُ أُمَّتِي<sup>(١)</sup> وكان رسول الله ﷺ يكره المسائل ويعيها<sup>(٢)</sup>، وعن ابن مسعود: عسى رجل أن يقول: إن الله أمر بكذا ونهى عن كذا، فيقول الله له: كذبت<sup>(٣)</sup>، وعن يحيى بن سعيد قال: كان ابن المسيب<sup>(٤)</sup> لا يفتي فتياً إلا قال: اللهم سلمني وسلم مني<sup>(٥)</sup>، وقال الشافعي: ما رأيت أحداً جمع الله فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عيينة، وما رأيت أسكت منه على الفتيا<sup>(٦)</sup>، وعن مالك أنه ربما كان يُسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها، وكان يقول: من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب<sup>(٧)</sup>، وسئل عن مسألة فقال: لا أدري، فقيل: مسألة خفيفة سهلة، فغضب وقال: ليس من العلم خفيف، أما سمعت قول الله تعالى: ﴿إِنَّا سُنَّلْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المزمل: ٥) فالعلم كله ثقيل<sup>(٨)</sup>، وسئل الإمام مالك عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري<sup>(٩)</sup>، وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن تسع مسائل فقال فيها: لا أدري<sup>(١٠)</sup>! وهى: ما الدهر فيما إذا حلف لا يكلم فلاناً الدهر، ومحل

(١) ضعيف الجامع الصغير ٤٨٦، وقال الألباني عنه: «ضعيف جداً»

(٢) جامع بيان العلم ١٠٥٦/٢ - ١٠٥٧.

(٣) مجمع الزوائد ١٧٧/١، والمعجم الكبير ٢٠٤/٩.

(٤) هو أبو محمد، سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي: سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت، لا يأخذ عطاء، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته، حتى سُمي راوية عمر، توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ. وفيات الأعيان ٣٧٥/٢، والسير ٢١٧/٤.

(٥) التاريخ الكبير ٥١١/٣، وتهذيب الكمال ٧٢/١١، وتهذيب الأسماء ٢١٣/١.

(٦) الإرشاد للقرظيني ٣٦٨/١، وكتاب الفقيه والمتفقه ١٦٦/٢.

(٧) الموافقات ٢٨٦/٤، وآداب الفتوى ١٦/١.

(٨) الموافقات ٢٨٩/٤، وآداب الفتوى ١٦/١.

(٩) القرطبي ٢٨٦/١، والموافقات ٢٨٨/٤.

(١٠) حاشية ابن عابدين ٨٠٠/٣ - ٨٠١.

أطفال المشركين<sup>(١)</sup>، ووقت الختان، وإذا بال الخشى من الفرجين<sup>(٢)</sup>، والملائكة أفضل أم الأنبياء؟ ومتى يصير الكلب معلماً<sup>(٣)</sup>؟ وسور<sup>(٤)</sup> الحمار؟ ومتى يطيب لحم الجلالة<sup>(٥)</sup>؟ وهل يجوز نقش جدار المسجد من غلّة الوقف<sup>(٦)</sup>؟ وعنه **فروشي**: لولا الفرق من الله تعالى أن يضع العلم ما أفتيت، يكون لهم المهنة وعلى الوزر<sup>(٧)</sup>، وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر<sup>(٨)</sup> **عليه السلام** أنه سئل عن شيء فقال: لا أحسنه، فقال السائل: إني جئت إليك لا أعرف غيرك فقال القاسم: لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي، والله ما أحسنه، فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه: يا بن أخي الزمها، فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم، فقال القاسم: والله لأن يقطع لساني أحب إلي أن أتكلم بما لا علم لي به<sup>(٩)</sup>، وعن الحسن بن محمد بن شرفشاه الأستراباذي<sup>(١٠)</sup> صاحب المقدمة في النحو<sup>(١١)</sup> وشروحها الثلاثة التي أشهرها المتوسط<sup>(١٢)</sup> أنه كان مدرساً

(١) البحر الرائق ٨ / ٢٠٦، وحاشية ابن عابدين ١٩٢ / ٢، والمبسوط ٣٠ / ٢٥٤.

(٢) مواهب الجليل ٦ / ٤٣٠.

(٣) انظر تفسير القرطبي ٦ / ٦٩، والوسيط للغزالي ٧ / ١٨٠.

(٤) حلية العلماء ١ / ٢٤٤، والبحر الرائق ١ / ١٤٥.

(٥) انظر القرطبي ٧ / ١٢٢، والمهذب ١ / ٢٥٠.

(٦) انظر البحر الرائق ٥ / ٢٢٥.

(٧) آداب الفتوى ١ / ١٦.

(٨) هو أبو محمد، القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: أحد الفقهاء السبعة في المدينة، ولد فيها، وتوفي ببغداد، بين مكة والمدينة، حاجاً أو معتمراً سنة ١٠٧هـ، وكان صالحاً ثقة من سادات التابعين، عمى في أواخر أيامه. السير ٥ / ٥٤، ونكت الهميان.

(٩) جامع بيان العلم ٢ / ٨٣٧.

(١٠) هو حسن بن محمد بن شرفشاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين: عالم الموصل في عصره توفي بها في سنة ٧١٥هـ. النجوم الزاهرة ٩ / ٢٣١، والأعلام ٢ / ٢١٥.

(١١، ١٢) في طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٤٠٨: وله على «مقدمة ابن الحاجب» ثلاثة شروح، مطول ومختصر ومتوسط، وهذا المتوسط هو الذي بين أيدي الناس اليوم، وفي بغية الوعاة ١ / ٥٢٢: وشرح «مقدمة ابن الحاجب» بثلاثة شروح؛ أشهرها المتوسط، وفي النجوم الزاهرة ٩ / ٢٣١: (وشرح مقدمة ابن الحاجب في النحو وهي التي تسمى بالكافية، وعمل عليها ثلاثة شروح كبير وصغير).

بمدرسةٍ بماردين<sup>(١)</sup> تسمى مدرسة الشهيد، فدخلتُ عليه يوماً امرأةٌ فسألته عن أشياءٍ مشكّلة في الحيض فعجز عن الجواب؟ فقالت له: أنتِ عَذْبَتِكِ واصلة إلى وسطك، وتعجز عن جواب امرأة؟ فقال لها: يا خالة لو علمتُ كلَّ مسألة يسأل عنها لوصلتُ عَذْبَتِي إلى قرن الثور<sup>(٢)</sup>، وأقوالهم في هذا كثيرة<sup>(٣)</sup>، وقد أسلفنا منها نُبذة في آداب المعلم<sup>(٤)</sup>، قال الصيّمرى<sup>(٥)</sup> والخطيب<sup>(٦)</sup>: كلُّ من حرص على الفتيا وسابق إليها وثابر عليها قلَّ توفيقه واضطرب في أموره، وإذا كان كارهاً لذلك وأحال الأمر فيه على غيره كانت المعونة له من الله تعالى أكثر، والصلاح في جوابه أغلب، واستدلاً بقوله عليه السلام في الحديث الصحيح: لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْهُ مَسْأَلَةٌ وَكُنْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٌ أَعْنَتْ عَلَيْهَا<sup>(٧)</sup>.

### النوع الأول

في الأمور المعتبرة في كلِّ مُفْتٍ، وفي تقسيم المفتين، وما انفرد به كلٌّ واحدٍ من الأحكام<sup>(٨)</sup>، وفيه فصلان:

- (١) ماردين بكسر الراء والدال: قلعة مشهورة على قُتَّة جبل الجزيرة، مشرفة على دُنَيْسِر ودارا ونصيبين، مرصد الاطلاع ١٢١٩/٣.
- (٢) طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٤٠٨.
- (٣) الفقيه والمتفقه ١٦٥/٢ فما بعد، وكتاب العلم للنوى ص ١١٦، وآداب الفتوى ١٦/١.
- (٤) انظر الصفحة ١٠٧، فما بعد من هذا الكتاب.
- (٥) هو أبو عبد الله الصيمري، الحسين بن علي بن محمد: قاض، فقيه، كان شيخ الحنفية ببغداد، أصله من صيمر، من بلاد خورستان، ولى قضاء المدائن، ثم الكرخ إلى أن مات ببغداد سنة ٦٠٦هـ. تاريخ بغداد ٧٨/٨، والجواهر المضية ١/ ٢١٤.
- (٦) هو أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب.
- (٧) رواه البخارى ٩٣/١، ٢٤٤٣/٦ و ٢٤٧٢ و ٢٦١٣، ومسلم ٣/ ١٢٧٣، وابن حبان ١٠/ ١٨٩ و ٣٣٣، والترمذى ٤/ ١٠٦، وشرح النوى على صحيح مسلم ١١/ ١١٦، ١٢/ ٢٠٧، وتحفة المحتاج ٢/ ٥٥٩، ونيل الاوطار ٩/ ١٥٨ و ١٥٩.
- (٨) الفقيه والمتفقه ٢/ ١١٠، وكتاب العلم للنوى ص ١١٧.

## الفصل الأول

### في الامور المعتبرة في كل ملت

اعلم أن شرط المفتي كونه مسلماً مكلفاً عدلاً ثقةً مأموناً منتزهاً عن أسباب الفسق وخوازم المروءة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط، قوى الضبط متيقظاً، سواء فيه الحرُّ والعبد، والمرأة والأعمى والأخرس إذا كتب أو فهمت إشارته، قال أبو عمرو<sup>(١)</sup>: وينبغي أن يكون كالراوى في أنه لا يؤثّر فيه قرابة وعداوة، وجرّ نفع ودفع ضرر، لأن المفتى في حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص فكان كالراوى لا كالشاهد، وفتواه لا يرتبط بها إلزام بخلاف القاضي<sup>(٢)</sup>.

وذكر صاحب الحاوى<sup>(٣)</sup> أن المفتى إذا نابذ في فتواه شخصاً معيناً صار خصماً معانداً، فتردّ فتواه على من عاداه كما تردّ شهادته، واتفقوا على أن الفاسق لا تصح فتواه، ونقل الخطيب فيه الإجماع<sup>(٤)</sup>، نعم يجب عليه أن يعمل لنفسه باجتهاده، وأما المستور الظاهر العدالة ولم تختبر عدالته باطناً، ففيه وجهان كالوجهين في صحة النكاح بحضور المستورين والأصح الجواز، قال الصيمرى<sup>(٥)</sup>

(١) هو ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، انظر قوله في كتاب العلم للنورى ص ١١٧.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١١٧ وانظر أيضاً المعنى ٩٣/١٠.

(٣) اشتهر بهذا الاسم:

١- الحاوى الصغير فى الفروع للشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزوينى الشافعى -

٦٦٥هـ

٢- الحاوى الكبير فى الفروع للقاضى أبى الحسن على بن محمد الماوردى البصرى الشافعى -

٤٥٠هـ انظر كشف الظنون ١/٦٢٥ و ٦٢٨.

(٤) أى: إجماع المسلمين، انظر كتاب العلم ص ١١٨.

(٥) كتاب العلم للنورى ص ١١٨.

والخطيب: وتصح فتاوى أهل الأهواء والخوارج ومن لا تكفره ببدعته ولا نفسقه، واستثنى الخطيب الشُّرأة والرافضة الذين يسبون السلف، والقاضي كغيره في جواز الفُتيا بلا كراهة على الصحيح، وفيل: تكرر في مسائل الأحكام، ونقل عن شُريح<sup>(١)</sup> أنه قال: أنا أفضى ولا أفتى<sup>(٢)</sup>، قالوا: وينبغي أن يكون المفتى ظاهر الورع مشهوراً بالديانة الظاهرة، والصيانة الباهرة<sup>(٣)</sup>.

**فروع:** قال الخطيب: ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين<sup>(٤)</sup>، فمن صلح أقره، وإلا منعه وأمره أن لا يعود، وتواعده بالعقوبة على العود، وطريق الإمام إلى معرفة من يصلح للفتوى أن يسأل علماء وقته، ويعتمد أخبار الموثوق بهم، ثم روى بإسناده عن مالك رحمه الله قال: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أتى أهل لذلك<sup>(٥)</sup>؟ وفي رواية: ما أفتيت حتى سألت من هو أعلم مني هل يرانى موضعاً لذلك<sup>(٦)</sup>؟ وقال أيضاً: لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه، وما أفتيت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فأمراني بذلك، ولو نهيناني انتهيت<sup>(٧)</sup>.

(١) هو أبو أمية، شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام، أصله من اليمن، ولى قضاء الكوفة، في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية، واستعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سنة ٧٧هـ، كان ثقة في الحديث مأموناً في القضاء، له باع في الأدب والشعر، وعمر طويلاً ومات بالكوفة سنة ٧٨هـ. وفيات الأعيان ٢/٤٦٠، والسير ٤/١٠٠.

(٢) الطبقات الكبرى ٦/١٣٨، وكتاب العلم للتنوير ص ١١٨.

(٣) كتاب العلم ص ١١٧.

(٤) كتاب العلم ص ١١٧.

(٥) حلية الأولياء ٦/٣١٦، وتذكرة الحفاظ ١/٢٠٨، وتهذيب التهذيب ٧/١٠، وصفوة الصفوة ٢/١٧٧، وكتاب العلم ص ١١٧.

(٦) حلية الأولياء ٦/٣١٦، صفوة الصفوة ٢/١٧٧، وكتاب العلم للتنوير ص ١١٧.

(٧) صفوة الصفوة ٢/١٧٧.

## الفصل الثاني

### في تقسيم المفتين

قال أبو عمرو<sup>(١)</sup>: المفتون قسمان: مستقل وغيره.

فالمستقل شرطه مع ما ذكرناه أن يكون قيماً بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وما التحق بها على التفصيل، وقد فصلت في كتب الفقه فتيسترت والله الحمد، وأن يكون عالماً بما يشترط في الأدلة ووجوه دلالتها وبكيفية اقتباس الأحكام منها، وهذا يستفاد من أصول الفقه، عارفاً من علوم القرآن والحديث والناسخ والمنسوخ والنحو والتصريف واللغة، واختلاف العلماء واتفاقهم بالقدر الذي يتمكن معه من الوفاء بشروط الأدلة والاقتباس منها، ذا دُرْبَةٍ وارتياض في استعمال ذلك، عالماً بالفقه ضابطاً لأمتهات مسائله وتفاريعه حافظاً لها، فمن جمع هذه الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الذي يتأدّي به فرض الكفاية لأنه يستقل بالأدلة بغير تقليد وتقييد بمذهب أحد<sup>(٢)</sup>، قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>: وما شرطنا من حفظه لمسائل الفقه لم يُشترَط في شيء من الكتب المشهورة لكونه ليس شرطاً لمنصب الاجتهاد، لأن الفقه ثمرته وهي تتأخر عنه، وشرط الشيء لا يتأخر عنه، ثم لا يشترط أن يكون جميع الأحكام على ذهنه، بل يكفي كونه حافظاً للمعظم متمكناً من إدراك الباقي على قرب لما مرّ عن مالك وغيره<sup>(٤)</sup>.

(١) كتاب العلم للنووي ص ١١٨ - ١١٩ . (٢) كتاب العلم للنووي ص ١١٩ .

(٣) هو أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال، ولد في شرخان قرب شهرزور، وانتقل إلى الموصل، ثم إلى خراسان، واستقر في دمشق، وتوفي فيها سنة ٦٤٣هـ. السير ٢٣/١٤٠، وطبقات الحفاظ ٥٢٨.

(٤) كتاب العا ص ١١٩ .

تفنيده: هل يشترط في المفتي أن يعرف من الحساب ما يصحح به المسائل الحسائية الفقهية؟ فيه خلاف والأصح اشتراطه<sup>(١)</sup>.

**تفنيده آثار:** إنما يشترط اجتماع العلوم<sup>(٢)</sup> المذكورة فيما مرّ في مُفتٍ مُطلق في جميع أبواب الشرع، فأما مُفتٍ في باب خاص كالمناسك والفرائض فيكفيه معرفة ذلك الباب، كذا قطع به الغزالي وصاحبه ابن برهان<sup>(٣)</sup> وغيرهما، ومنهم من منعه مطلقاً، وأجازه ابن الصباغ<sup>(٤)</sup> في الفرائض خاصة، والأصح جوازه مطلقاً.

**القسم الثاني:** المفتي الذي ليس بمستقل ومن دهرٍ طويلٍ عُدِمَ المفتي المستقل، وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة، والآن قد اقتصرنا على الأربعة المذاهب في هذه البلاد، وللمفتي المنتسب أربعة أحوال: **الحالة الأولى** - أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لاتصافه بصفة المستقل، وإنما ينسب إليه لسلكه طريقه في الاجتهاد، وادعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا، فحكى أن أصحاب مالك وأحمد ودارد<sup>(٥)</sup> وأكثر الحنفية أنهم صاروا إلى مذاهب أئمتهم تقليداً، قال: والصحيح

(١) كتاب العلم للنوري ص ١١٩ - ١٢٠.

(٢) كتاب العلم ص ١٢٠.

(٣) هو أبو الفتح، أحمد بن علي بن برهان: فقيه بغدادى، غلب عليه علم الأصول، كان يضرب به المثل في حلّ الإشكالات، ودرّس بالنظامية شهراً واحداً وعزل، ثم تولّاها ثانياً يوماً واحداً وعزل أيضاً، مولده ووفاته ببغداد سنة ٥١٨هـ. وفيات الاعيان ١/٩٩، والأعلام ١/١٧٣.

(٤) هو أبو نصر، عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، ابن الصباغ: فقيه شافعى، من أهل بغداد، كانت الرحلة إليه في عصره، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية أول ما فتحت، وعمى في آخر عمره، توفى في بغداد ٤٧٧هـ. نكت الهميان ١٩٣، والأعلام ٤/١٠.

(٥) هو أبو سليمان، داود بن علي بن خلف الأصبهاني، الملقب بالظاهري: أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام، تنسب إليه الطائفة الظاهرية، وسميت بذلك لآخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأى والقياس، وكان داود أول من جهر بهذا القول، ولد في الكوفة، وسكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة العلم فيها، توفى في سنة ٥٢٧هـ. تاريخ بغداد ٨/٣٦٩، والأعلام ٢/٣٣٣.

الذى ذهب إليه المحققون أن أصحابنا إنما صاروا إلى مذهب الشافعى لما وجدوا طريقه فى الاجتهاد والقياس أسد الطرق ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعى لا أنهم قلدوه، وذكر أبو على السنجى<sup>(١)</sup> نحو هذا فقال: اتبعنا الشافعى دون غيره لأننا وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعدلها لا أننا قلدناه<sup>(٢)</sup>، قال شيخ الإسلام النووى<sup>(٣)</sup>: وهذا الذى ذكره موافق لما أمرهم به الشافعى ثم المزنى فى أول مختصره وغيره بقوله مع إعلامهم نهيه عن تقليده وتقليد غيره، قال ابن الصلاح<sup>(٤)</sup>: ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقاً لا يستقيم ولا يلائم العلوم من حالهم أو حال أكثرهم، وحكى بعض أصحاب الأصول منا أنه لم يوجد بعد عصر الشافعى مجتهد مستقل، ثم فتوى المفتى فى هذه الحالة كفتوى المستقل فى العمل بها والاعتداد بها فى الإجماع والخلاف<sup>(٥)</sup>.

**تنبيه:** إذا كان رجل مجتهد فى مذهب إمام كما ذكر ولم يكن مستقلاً بالفتيا عن نفسه، فهل له أن يفتى بقول ذلك الإمام؟ وجهان: أحدهما: نعم، ويكون متبعه مقلداً للميت لا له. والثانى: لا، لأنه مقلد له لا للميت، والسائل إنما أراد الاستفتاء على قول الميت.

والأول أصح وعليه ما نقل عن القفال فى فتاويه أنه قال فى مسألة بيع صاع من صبرة مجهولة الصيغان نص الشافعى على الجوار وعندى لا يجوز فقيل:

(١) هو أبو على، الحسين بن شعيب بن محمد السنجى: فقيه مرو فى عصره، كان شافعيًا، نسبه إلى سنج، من قرى مرو، توفى فى سنة ٤٢٧هـ. وفيات الأعيان ٢/١٣٥، والأعلام ٢/٢٣٩.

(٢) كتاب العلم للنووى ص ١٢١.

(٣) كتاب العلم ص ١٢١.

(٤) كتاب العلم للنووى ص ١٢١.

(٥) كتاب العلم ص ١٢١.

كيف كان يفتى هذه المسألة؟ فقال: على مذهب الشافعي فإن من يسألني إنما يسأل عن مذهب الشافعي لا عن مذهبي<sup>(١)</sup>

الحالة الثانية - أن يكون، مجتهداً مقيداً في مذهب إمامه<sup>(٢)</sup>، مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده وشرطه، عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً، بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني، تام الارتياض في التخريج والاستنباط، قيماً بالحقاق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله، ولا يعرى عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل بأن يخلّ بالحديث أو العربية، وكثيراً ما أخلّ بهما المقيد، ثم يتخذ أصول إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه، ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل في النصوص، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه، وعليها كان الأئمة من أصحابنا أو أكثرهم، والعامل بفتوى هذا مقلد لإمامه لا له، لأن معوله على صحة إضافة ما يقول إلى إمامه لعدم استقلاله بتصحيح نسبته إلى الشارع بلا واسطة إمامه، قال بعضهم: والظاهر اشتراطه معرفته بما يتعلق بذلك من حديث ونحو ولغة<sup>(٣)</sup>. انتهى. ثم ظاهر كلام الأصحاب<sup>(٤)</sup> أن من هذا حاله لا يتأدى به فرض الكفاية، قال ابن الصلاح: ويظهر<sup>(٥)</sup> تأدى الفرض به في الفتوى، وإن لم يتأد في إحياء العلوم التي منها استمداد الفتوى لأنه قام فيها مقام إمامه المستقل فهو يؤدى إليه ما كان يتأدى به الفرض حين كان حياً قائماً بالفرض منها، وهذا مفرغ على الصحيح وهو جواز تقليد الميت، ثم قد يستقل المقيد في مسألة أو باب خاص كما

(١) كتاب العلم للنورى ص ١٧٢.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١٢١.

(٣) نفس السابق.

(٤ - ٥) نفس السابق.

تقدم، وله أن يفتى بما لا نصّ فيه لإمامه بما يخرج على أصوله، هذا هو الصحيح الذي عليه العمل، وإليه منزع المفتين من مُدَدٍ طويلة، ثم إذا أفتى بتخريجه فالمستفتى مقلد لإمامه لا له، هكذا قطع به إمام الحرمين في كتابه الغيائي<sup>(١)</sup>، قال ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>: وينبغي أن يخرج هذا على خلاف، حكاه الشيخ أبو إسحاق وغيره أن ما يخرج أصحابنا هل يجوز نسبته إلى الشافعي والأصح أنه لا ينسب إليه، ثم تارة يخرج من نصّ معين لإمامه، وتارة لا يجده فيخرج على أصوله بأن يجد دليلاً على شرط ما يحتج به إمامه فيفتى بموجبه، فإن نصّ إمامه في مسألة على شيء ونص في مسألة تشبهها على خلافه فخرج من أحدهما إلى الآخر سمي قولاً مخرجاً، وشرط هذا التخريج أن لا يجد بين نصّيه فرقاً، فإن وجده وجب تقريرهما على ظاهرهما، ويختلفون كثيراً في القول بالتخريج في مثل ذلك لاختلافهم في إمكان الفرق، قال شيخ الإسلام النووي: وأكثر ذلك يمكن فيه الفرق وقد ذكروه<sup>(٣)</sup>. انتهى. وقد بسطت الكلام على القول المخرج في غير هذا الكتاب.

الحالة الثالثة: أن لا يبلغ رتبة أصحاب<sup>(٤)</sup> الوجوه لكنه فقيه النفس، حافظ مذهب إمامه، عارف بأدلته، قائم بتقريرها، ويصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجح، لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب والارتياض في

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٢٢.

ولإمام الحرمين كتابان بهذا الاسم:

١ - غياث الخلق في اتباع الحق، وقد حرّض فيه على الأخذ بمذهب الشافعي دون غيره.

٢ - غياث الأمم (في الإمامة)، وقد صنّفه للوزير غياث الدين نظام الملك وسماه: (الغيائي)، سلك فيه غالباً مسلك الأحكام السلطانية.

انظر كشف الظنون ١٢١٣/٢.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٢٢.

(٣) كتاب العلم للنووي ص ١٢٢.

(٤) كتاب العلم للنووي ص ١٢٢.

الاستنباط أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم، وهذه صفةٌ كثير من المتأخرين إلى أواخر المائة الرابعة المصنفين الذين رتبوا المذهب، وحرروه وصفحوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج، وأما فتاويهم فكانوا يتسطون فيها تبسطاً أولئك أو قريباً منه، ويقيسون غير المنقول عليه غير مقتصرين على القياس الجلي. وربما تطرق بعضهم إلى تخريج قول واستنباط وجه أو احتمال، وفتاويهم مقبولة، ومنهم من جمعت فتاويه، ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوى أصحاب الوجوه<sup>(١)</sup>.

الحالة الرابعة: أن يقوم بحفظ المذهب<sup>(٢)</sup> ونقله وفهمه في الموضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته، وتحرير أقيسته، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه، وتفريع المجتهدين في مذهبه وتخريجهم، وله فيما لا يجده منقولاً إذا وجد في المنقول ما هو في معناه بحيث يُدرك بغير كبير فكر وتأمل أنه لا فرق بينهما [جاز]<sup>(٣)</sup> أن يلحقه به ويفتى به، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط مههد في المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه، ومثل هذا يقع نادراً في حق المذكور، إذ يبعد كما قال إمام الحرمين أن تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت شيء من ضوابط المذهب، وشرطه كونه فقيه النفس إذا حفظ وافر الفقه، قال ابن الصلاح<sup>(٤)</sup>: وينبغي أن يكتفى في حفظ المذهب في هذه الحالة والتي قبلها بكون المعظم على ذهنه، فيتمكن لدريته من الوقوف على الباقي على قرب<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١٢٢ - ١٢٣.

(١) كتاب العلم للنورى ص ١٢٢.

(٣) زيادة من كتاب العلم للنورى يقتضيها السياق.

(٤) كتاب العلم للنورى ص ١٢٣.

(٥) نفس السابق.

## فصل (١)

هذه أصناف المفتين وهي خمسة<sup>(٢)</sup>، وكل صنف منها يُشترط فيه حفظ المذهب، وفقه النفس، فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد باء بامر عظيم، ولقد قطع إمام الحرمين وغيره بأن الأصولي الماهر التصرف في الفقه لا يحل له الفتوى لمجرد ذلك، ولو وقعت له واقعة لزمه أن يسأل عنها، ويلتحق به المتصرف النظار البحاث من أئمة الخلاف وفحول المناظرين، لأنه ليس أهلاً لإدراك حكم الواقعة استقلالاً لقصور آتته، ولا من مذهب إمام لعدم حفظه له على الوجه المعبر.

فإن قيل: من حفظ كتاباً أو أكثر في المذهب وهو قاصر لم يتصف بصفة أحد ممن سبق ولم يجد العامي في بلده غيره هل له الرجوع إلى قوله؟  
فالجواب: إن كان في غير بلده مُفتٍ يجد السبيل إليه وجب التوصل إليه بحسب إمكانه، فإن تعذر ذكر مسألته للقاضي، فإن وجدها بعينها في كتاب موثوق بصحته وهو ممن يقبل خبره نقل له حكمها بنصه، وكان العامي فيها مقلداً صاحب المذهب، قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>: هذا وجدته في ضمن كلام بعضهم والدليل يعضده، وإن لم يجدها مسطورة بعينها لم يقسها على مسطورة عنده وإن اعتقد أن لا فارق بينهما، لأنه قد يتوهم ذلك في غير موضعه.

فإن قيل: هل لمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه؟

(١) هذا العنوان والفصل نفسه في كتاب العلم للنورى ص ١٢٣.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١٢٣.

(٣) كتاب علمه للنورى ص ١٢٣.

قلنا: قطع أبو عبد الله الحلي<sup>(١)</sup> وأبو محمد الجويني<sup>(٢)</sup> وأبو المحاسن الروياني<sup>(٣)</sup> وغيرهم بتحريمه<sup>(٤)</sup>، وقال الفَقَّالُ المرزوي: يجوز<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عمرو ابن الصلاح<sup>(٥)</sup>: وقول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يقوله عند نفسه، بل يضيفه إلى إمامه الذي قلده، فعلى هذا: من عددناه من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة، لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم وسبيلهم أن يقولوا مثلاً: مذهب الشافعي كذا ونحو ذلك، ومن ترك منهم الإضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به، ولا بأس بذلك إذن، وذكر الماوردي<sup>(٦)</sup> فيما إذا عرّف حكم حادثة بنى على دليلها ثلاثة أوجه:

أحدها: يجوز أن يفتى ويجوز تقليده، لأنه وصل إلى علمه كوصول

العالم.

والثاني: يجوز إن كان دليلها كتاباً أو سنةً، ولا يجوز إن كان غيرهما.

والثالث: لا يجوز مطلقاً وهو الأصح، والله أعلم.

(١) هو أبو عبد الله، الحسين بن الحسن بن محمد بن حكيم البخاري الجرجاني: فقيه شافعي، قاضي، كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر، مولده في جرجان، ووفاته في بخارى سنة ٤٠٣هـ. الأعلام ٢/٢٣٤.

(٢) هو أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني: من علماء التفسير واللغة والفقهاء، ولد في جوين، من نواحي نيسابور، وتوفي بها سنة ٤٣٨هـ وهو والد إمام الحرمين الجويني، وفيات الأعيان ٣/٤٧، والأعلام ٤/١٤٦.

(٣) هو أبو المحاسن الروياني، عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، فخر الإسلام: فقيه شافعي، من أهل رويان، بنواحي طبرستان، وتنقل في البلاد، وبنى بأمل طبرستان مدرسة، فتعصب عليه جماعة فقتلوه سنة ٥٠٢هـ وبلغ من تمكنه في الفقه أن قال: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حُفْظِي، السير ١٩/٢٦٠، والأعلام ٤/١٧٥.

(٤) كتاب العلم للنووي ص ١٢٤.

(٥، ٦) نفس السابق.

## فصول (١)

لا يجوز لمجتهد أن يقلد مجتهداً ليعمل أو يفتى أو يقضى به لتمكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد، ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن إلى بدله كما في الوضوء والتميم، وقيل: يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن، وقيل: يجوز للقاضي لحاجته إلى فصل الخصومة المطلوب نجاهه بخلاف غيره، وقيل: يجوز تقليد من هو أعلم منه، وقيل: يجوز عند ضيق الوقت وخوف الفوت لما يُسأل عنه، وقيل: يجوز فيما يخصه دون ما يفتى به غيره، والأصح جواز الاجتهاد للنبي ﷺ ووقوعه لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: ٦٧) ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ (التوبة: ٤٣) عوتب على استبقاء أسرى بدر بالفداء<sup>(٢)</sup>، وعلى الإذن لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك<sup>(٣)</sup>، والعتاب لا يكون فيما صدر عن وحى، فيكون عن اجتهاد، والأصح أن اجتهاده لا يخطئ، وليس العتاب المار في الآيتين لكونه صدر عن خطأ، بل للتنبيه على ترك الأولى إذ ذاك، والأصح أن الاجتهاد جائز في عصره ﷺ وأنه وقع، لأنه ﷺ حكّم سعد بن معاذ<sup>(٤)</sup> في بنى قريظة فقال: تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم<sup>(٥)</sup>، فقال ﷺ: لقد حكمت بحكم الله<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر هذه الفصول في كتاب العلم للنورى ص ١٢٦ - ١٣٠.

(٢) تفسير الطبرى ٤٨/١٠، تاريخ الطبرى ٤٧/٢.

(٣) تفسير الطبرى ١٠/١٤٢، والطبقات الكبرى ٢/١٦٥.

(٤) هو سعد بن معاذ بن النعمان الأوسى الأنصارى: صحابى، من الأبطال، كانت له سيدة الأوس بالمدينة، وحمل لواءهم يوم بدر، وشهد أحداً، فكان ممن ثبت فيها، ورُمى بسهم يوم الخندق، فمات شهيداً سنة ٥هـ وحزن عليه النبي ﷺ.

(٥) صحيح البخارى ٣/١٣٨٤، والسنن الكبرى للبيهقى ٩/٦٣، ومسند أبى يعلى ٢/٤٠٥، والمعجم الكبير ٦/٦، الطبقات الكبرى ٢/٧٥.

(٦) صحيح البخارى ٣/١٣٨٤، ونسب ابن كثير ٣/٤٧٩، وسنن البيهقى الكبرى ٩/٦٣، ومسند أبى =

والأصح أن الله تعالى في مسائل الاجتهاد حكماً معيناً قبل الاجتهاد، وأن عليه إمارة، وأن المجتهد مكلف بإصابته، وإن المخطئ لا يأثم بل يؤجر لبذله وسعه في طلبه، قال عليه السلام: مَنْ اجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَمَنْ اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ. فَإِنْ قَصَرَ آثِمٌ<sup>(١)</sup>، واعلم أن للمصيب في العقلية أجرًا واحدًا قطعًا، وهو من صادف الحق فيها لتعيينه في الواقع، والمخطئ فيها آثم إجماعًا بل كافر إن نفى الإسلام كله أو بعضه، وللمصيب في نقلية فيها قاطع من نص أو إجماع واحد قطعًا، وقيل على الخلاف فيما لا قاطع فيه، والراجح فيه أنه واحد للخبر المار.

## النوع الثاني

### في احكام المفتي وآدابه

وفيه مسائل<sup>(٢)</sup>:

إحداها<sup>(٣)</sup>: الإفتاء في أصله فرض كفاية، فإذا سئل وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب، وإلا فإن كان فيها غيره وحضر فالجواب في حقهما فرض كفاية، وإن لم يحضر إلا واحد فوجهان: أصحهما لا يتعين لما سبق، والثاني يتعين، وهما كالوجهين في مثله في الشهادة، ولو سأل عامي عما لم يقع لم يجب جوابه.

الثانية<sup>(٤)</sup>: إذا تغير اجتهاده وعلم المقلد من مستفتٍ وغيره برجوعه عمل

= يعلى ٤٠٥/٢، ومسند أبي عوانة ٢٦٤/٤ والممجم الكبير ٦/٦، وشرح النووي على صحيح مسلم ٩٤/١٢، والطبقات الكبرى ٧٥/٢، وتهذيب الأسماء ١١٧/٣، والاحكام للامدى ١٨٢/٤.

(١) صحيح البخارى ٢٦٧٦/٦، ومسلم ١٣٤٢/٣، وسنن البيهقى الكبرى ١١٩/١٠، والسنن الكبرى للنسائى ٤٦١/٣، وشعب الإيمان ٧٣/٦ وشرح النووي على صحيح مسلم ١٣/١٢.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١٢٦.

(٣، ٤) كتاب العلم للنورى ص ١٢٦.

بقوله الثاني، فإن لم يكن عمل بالأوّل لم يجز العمل به، وإن كان عمل قبل رجوعه وجب نقضه إن خالف دليلاً قاطعاً، فإن كان في محل اجتهاد لم يلزمه نقضه لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، نعم لو نكح المجتهد امرأة خالها ثلاثاً لرأيه الخلع فسحاً مثلاً، أو أمسك امرأة رأى أنها لم تطلق منه ثم تغير اجتهاده لزمه مفارقتها احتياطاً للإبضاع، وكذا لو فعل المقلد ذلك ثم تغير اجتهاد مقلده على الصحيح، ولو قال مجتهد آخر: أخطأ بك من قلدته فلا أثر لقوله وإن كان أعلم إن كانت مسألة اجتهادية، وإذا كان يفتى على مذهب إمام معين فرجع لكونه بان له مخالفة نص مذهب إمامه وجب نقضه ولو كان في محل الاجتهاد أيضاً، لأن نص إمامه في حقه كص الشارع في حق المجتهد المستقل، أما إذا لم يعلم المستفتى برجوع المفتي فكأنه لم يرجع في حقه، ويلزم المفتي إعلامه برجوعه قبل العمل، وكذا بعده حيث يجب النقض، وإن عمل بفتواه في إتلاف ثم بان أنه أخطأ وخالف القاطع فعن الأستاذ أبي إسحاق كما حكاه ابن الصلاح أنه يضمن إن كان أهلاً للفتوى<sup>(١)</sup>، وإلا فلا لأن المستفتى قصر، قال شيخ الإسلام النووي: وهو مشكل وينبغي أن يخرج الضمان على قولى الغرور المعروفين فى بابى الغضب والنكاح وغيرهما أو يقطع بعدم الضمان، إذ ليس فى الفتوى إلزام ولا إيجاب. انتهى.

الثالثة<sup>(٢)</sup>: إذا أفتى فى حادثة ثم حدثت مثلها، فإن ذكر الفتوى الأولى ودكّلها بالنسبة إلى أصل الشرع إن كان مستقلاً أو إلى مذهب إن كان متسبباً أفتى بذلك بلا نظر، وإن ذكرها ولم يذكر دليلها ولا طراً ما يوجب رجوعه فقيل: له أن يفتى بذلك، والأصح وجوب تجديد النظر، ومثله القاضى إذا حكم بالاجتهاد ثم وقعت المسألة، وكذا تجديد الطلب فى التيمم والاجتهاد فى

(١) كتاب العلم للنوى ص ١٢٦.

(٢) كتاب العلم للنوى ص ١٢٩.

القبلة وفيهما الوجهان، قال القاضي أبو الحلي<sup>(١)</sup> في تعليقه في باب استقبال القبلة: وكذا العامي إذا وقعت له مسألة فسأل عنها، ثم وقعت له فيلزمه السؤال ثانياً، يعنى على الأصح قال: إلا أن تكون مسألة يكثر وقوعها، ويشقّ عليه إعادة السؤال عنها فلا يلزمه ذلك، ويكفيه السؤال الأوّل للمشقة.

الرابعة<sup>(٢)</sup>: يحرم أن يتساهل في الفتوى كأن يسرع ولا يتثبت قبل استيفاء الفكر والنظر فيها، أو تحمله أغراض فاسدة على تتبع الحيل المحرمة أو المكروهة والتمسك بالشبه طلباً للترخيص لمن يروم نفعه، أو التغليظ على من يروم ضره فإن تقدّمت معرفته بالمسئول عنه فلا بأس بالإسراع، وعلى هذا يُحتمل ما نُقل عن الماضين من المبادرة أحياناً، أو صحّ قصده فاحتسب في طلب حيلة لا شبهة فيها ليخلص بها المستفتى من ورطة يمين ونحوها، فذلك حسن وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من نحو هذا وكفاه دليلاً قوله تعالى لآيوب: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ﴾ (سورة ص: ٤٤) لما حلف لِيُضْرِبَنَّ امرأته مائة جلدة<sup>(٣)</sup> وقد قال سفيان الثوري: إنما العلم عندنا بالرخصة من ثقة، فأما التشديد فيحسنه كلُّ أحد<sup>(٤)</sup>، ومن الحيل التي فيها شبهة ويُدّم فاعلها، الحيلة السريجية<sup>(٥)</sup> في مسألة الطلاق، وعن بعض العلماء: لا يعمل بها إلا فاسق، ومن عُرِف بالتساهل لم يجز أن يُستفتى<sup>(٦)</sup>.

(١) هو أبو الطيب، طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري: قاض، من أعيان الشافعية، ولد في آمل طبرستان، واستوطن بغداد، وولى القضاء بربع الكرخ، وتوفى في بغداد سنة ٤٥٠هـ، السير ١٧/٦٦٨، والأعلام ٣/٢٢٢.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٢٧. (٣) تفسير القرطبي ١٥/٢١٢ و ٢١٣.

(٤) كتاب العلم للنووي ص ١٢٧، وآداب الفتوى ١/٣٨.

(٥) حدثت في الإسلام بعد المائة الثالثة وهي تمنع الرجل من القدرة على الطلاق البتة، بل تسد عليه باب الطلاق بكل وجه فلا يبقى له سبيل إلى التخلص منها، ولا يمكنه مخالفتها عند من يجعل الخلع طلاق، إعلام الموقعين ٣/٢٥١ و ٢٩٦، وآداب الفتوى ١/٣٨.

(٦) آدب المفتى والمستفتى ١/١١١، وروضة الطالبين ١١/١١٠.

الخامسة<sup>(١)</sup>: ينبغي أن لا يفتى في حال يُغَيَّر خُلُقُه، وَيَشْغَل قلبه، ويمنعه من التأمل كغضب وجوع وعطش، وحزن وفرح غالب، ونعاس وملاحة، ومَرَض مُقْلَقٍ وَحَرٌّ مَزْعِجٌ، وبرد مؤلم، ومدافعة الأخبثين ونحو ذلك، فإن أفتى في بعض هذه الأحوال معتقداً أنه لم يمنعه من درك الصواب صحت فتواه مع الكراهة لما فيه من المخاطرة، فإنه يعتقد أنه حقق المسألة والأمر بخلافه.

السادسة<sup>(٢)</sup>: الأولى للمتصدى للفتوى أن يتبرع بذلك، ويجوز أن يأخذ عليه رزقاً من بيت المال، وإلا أن يتعين عليه وله كفاية فيحرم على الصحيح، ثم إن كان له رزق لم يجز أخذ أجره أصلاً، وإلا فليس له الأخذ من أعيان المستفتين على الأصح كالحاكم<sup>(٣)</sup>، قال الشيخ أبو القاسم القزويني<sup>(٤)</sup>، من أصحابنا: له أن يقول: يلزمني أن أفتيك قولاً لا بكتابة، فإن استأجره عليها جاز وكره، ثم على هذا فينبغي أن لا يأخذ إلا قدر أجره كتابته ذلك القدر ولو لم يكن فتوى، قال الصِّمَرِيُّ والخطيب: لو اتفق أهل البلد على أن يجعلوا له رزقاً من أموالهم ليتفرغ لهم جاز<sup>(٥)</sup>.

وأما الهدية فيجوز<sup>(٦)</sup> قبولها له بخلاف الحاكم، قال ابن الصلاح: ينبغي أن تحرم إن كانت رشوة على أن يفتيه بما يريد، وعلى الإمام أن يفرض من بيت

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٢٧.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٢٧.

(٣) هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن حمدويه، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيهقي: من أكابر حفاظ الحديث، والمصنفين فيه، وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيم، صنف كتباً كثيرة جداً، مولده ووفاته في نيسابور سنة ٤٠٥هـ، السير ١٦٢/١٧.

(٤) هو أبو القاسم القزويني، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين الرافي القزويني، ققيه من كبار الشافعية، كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، وتوفى فيها سنة ٦٢٣هـ، السير ٢٢/٢٥٢، والأعلام ٤/٥٥.

(٥) كتاب العام للنووي ص ١٢٨، وفيه: (أن يتفرغ لفتاويهم جاز).

(٦) كتاب الله للنووي ص ١٢٨.

المال لمن نصب لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يغنيه عن التكسب والاحتراف، روى عن سمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أعطى كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار في السنة<sup>(١)</sup>.

السابعة<sup>(٢)</sup>: لا يجوز أن يفتى فيما يتعلق بالألفاظ كالإيمان والإقرار والوصايا ونحوها إلا من كان من أهل بلد اللفظ أو خبيراً بمرادهم في العادة فتنبه له فإنه مهم.

الثامنة<sup>(٣)</sup>: لا يجوز لمن كانت فتواه نقلاً لمذهب إمام إذا اعتمد الكتب أن يعتمد إلا على كتاب موثوق بصحته، وبأنه مذهب ذلك الإمام، وقد تحصل له الثقة من نسخة سقيمة في بعض المسائل إذا كان الكلام مستظماً وهو فطن لا يخفى عليه موضع الإسقاط والتغيير قال شيخ الإسلام<sup>(٤)</sup>: لا يجوز لمفتي على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل أن يكتفى بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين، لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح، وهذا مما لا يتشكك فيه من له أدنى أنس بالمذهب، بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذٌ بالنسبة إلى الراجح في المذهب، ومخالف لما عليه الجمهور.

التاسعة - سيأتي قول الشافعي<sup>(٥)</sup>: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي<sup>(٦)</sup>، وهذا من قواعده التي انفرد بها، وإذا قلت قولاً فأنا راجع عن قولي قائلٌ بذلك

(١) آداب الفتوى ١/ ٤٠.

(٢) كتاب العلم للنوري ص ١٢٨.

(٣) كتاب العلم للنوري ص ١٢٨.

(٤) أي: محي الدين يحيى بن شرف النووي، كتاب العلم ص ١٢٩.

(٥) كتاب العلم للنوري ص ١٦٣.

(٦) المجموع ١/ ١٣٦، وعون المعبود ٢/ ٥٧ و ٣٢٤، وتحفة الأحمدي ١/ ٤٥٦، وشرح الزرقاني

الحديث، وفي لفظ: فاضربوا بقولى الحائض، وهو صريح فى أن مذهبه ما دلّ عليه الحديث لا قول المخالف له، فيجوز الفتيا بالحديث على أنه مذهبه، ولكن ليس لكلّ فقيه أن يعمل بما يراه حجة من الحديث حتى ينظر هل له معارض أو ناسخ ونحو ذلك أم لا إن كان أهلاً للاجتهاد، ويسأل من يعرف ذلك ممن هو أهلٌ فإن لم يجد أحداً يسأله، ووجد فى قلبه حزارة من مخالفة الحديث فالمختار أنه إن لم يكن أهلاً للاجتهاد فى المذهب لم يجز له العمل به لاحتمال أن يكون قد خفى عليه هذا، وقد قيل لابن خزيمة<sup>(١)</sup>: هل تعرف سنة لرسول الله ﷺ فى الحلال والحرام لم يودعها الشافعى كتابه؟ قال: لا<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

العاشرة<sup>(٣)</sup>: يجوز للمفتى المنتسب إلى مذهب أن يفتى بمذهب آخر فى مسألة إن كان مجتهداً فأداه اجتهاده إلى المذهب الآخر فيها، أما غير المجتهد فلا يجوز أن يفتى بغير مذهب مقلده، إن كان المذهب أوسع وأسهل، وإن كان أحوط فالظاهر الجواز، ثم عليه بيان ذلك فى فتواه.

الحادية عشرة<sup>(٤)</sup>: ليس للمفتى والعامل على مذهب الشافعى فى مسألة ذات قولين أو وجهين أن يفتى أو يعمل بما شاء منهما من غير نظر، بل عليه فى التوليين أن يعمل بالمتأخر منهما إن علمه، وإلا فبالذى رجّحه الشافعى، وإلا لزمه البحث عن أرجحهما، فإن كان أهلاً للترجيح استقل به متعرفاً ذلك من

(١) هو أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة السكّمي: إمام نيسابور فى عصره، كان فقيهاً مجتهداً، عالماً بالحديث، لقبه السبكي بإمام الأئمة، وكان كثير الرحلات، مولده ووفاته فى نيسابور سنة ٣١١هـ. السير ١٤/٣٦٥، وطبقات السبكي ٣/١٠٩، والأعلام ٦/٢٩.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ٤٢ - ١٦٥.

(٣) لم أجده فى كتاب العلم للنورى، انظر فى هذه المسألة، أعلام الموقعين ٢/٢٤٩، والبحر الرائق ٩/٧، وحاشية الدسوقي ٤/١٣٠.

(٤) كتاب العلم للنورى ص ١٧٣ - ١٧٤.

نصوص الشافعي ومآخذ وقواعده، وإلا فليقله عن الأصحاب الموصوفين بهذه الصفة وإلا توقّف، أما الوجهان<sup>(١)</sup> فيعرف أرجحهما بما سبق إلا أنه لا إعتبار بالمتأخّر إلا إذا وقعا عن شخص واحد، وإن كان أحدهما منصوباً للشافعي والآخر مخرباً فالمنصوص راجح غالباً، ولو وجد من ليس أهلاً للترجيح خلافاً في الأرجح اعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع، فإن تعارض أعلم وأورع قدم الأعلّم، فإن لم يبلغه عن أحد ترجيح اعتبر صفات الناقلين للقولين، والقائلين للوجهين، فما رواه البويطي والمزني والربيع المرادي مقدّم عند أصحابنا على ما رواه الربيع الجيزي<sup>(٢)</sup> وحرمة<sup>(٣)</sup>، وبترجح أيضاً ما وافق أكثر أئمة المذهب، وكذا ما وافق من القولين مذهب أبي حنيفة على الصحيح إن لم يجد مرجحاً بما سبق، ولو تعارض جزم مصنّفين فتعارض الوجهين، ولو جزم ثالث مساوٍ لأحدهما بخلافهما رجحناهما عليه، ونقل العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد مذهبه ووجوه المتقدمين أتقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً، ومما ينبغي أن يرجح به أحد القولين أكون الشافعي ذكره في بابه ومطّته والآخر مستطرداً في باب آخر، ووجوه الترجيح كثيرة لا يسع هذا المختصر استيعابها.

الثانية عشرة: يكره للمفتي أن يقتصر في جوابه على ذكر الخلاف كقوله: في المسألة قولان، أو وجهان، أو روايتان، أو خلاف، أو يقول يرجع إلى رأي

(١) كتاب العلم للنوري ص ١٧٣.

(٢) هو أبو محمد، الربيع بن سليمان بن داود بن الأعرج الأزدي بالولاء المصري الجيزي، صاحب الشافعي رحمته، لكنه كان قليل الرواية عنه، لكنه روى عن عبد الله بن الحكم كثيراً، وكان ثقة، وروى عنه أبو داود والنسائي، توفي في ذي الحجة سنة ٢٥٦هـ بجيزة، طبقات الشافعية للسبكي ١٣٢/٤، وطبقات الفقهاء ١/١٩٠، ووفيات الأعيان ٢/٢٩٢.

(٣) هو أبو حفص، حرمة بن يحيى بن عبد الله التّجيبّي، المصري، صاحب الشافعي: فقيه، كان حافظاً للحديث، مولده ووفاته في مصر سنة ٢٤٣هـ. وفيات الأعيان ٢/٦٤، والسير ١١/٣٨٩.

القاضى ونحو ذلك، فإنه ليس بجواب، ومقصودُ المستفتى بيانُ ما يعمل به فينبغى أن يجزم بما هو الراجح، فإن لم يظهر له انتظر ظهوره، أو امتنع من الإفتاء في ذلك كما كان جماعات من كبار أصحابنا يمتنعون من الإفتاء في حث الناس<sup>(١)</sup> وقيل: يأخذ بالأحوط.

الثالثة عشرة: يجوز له أن يفتى وهناك أفضل منه إذا كملت أهليته، فقد كانت جماعة من الصحابة يفتون على عهد رسول الله ﷺ، منهم الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>، وجماعة من التابعين يفتون على عهد الصحابة منهم: سعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup>.

وقد أخبر شيخنا شيخ الإسلام تقي الدين بن قاضي عجلون<sup>(٤)</sup> عن أخيه شيخ الإسلام نجم الدين<sup>(٥)</sup> أنه جمع أسماء الذين أفتوا في عهد سيدنا رسول الله ﷺ في قوله (من الطويل):

لقد كان يفتى في زماننا نبينا

مع الخلفاء الراشدين أئمة<sup>(٦)</sup>

(١) آداب الفتوى ٤٤/١.

(٢) شرح الزرقاني ٤/١٧٥، وعون المعبود ١/٢٥٠، وشذرات الذهب ٤/١٥٨.

(٣) الإحكام لابن حزم ٥/٩٣، والمستصفي ١/١٤٦، وروضة الناظر ١/١٤٠ وقواطع الأدلة في الأصول ٢/٢٠، وإعلام الموقعين ١/٢٥، وإجمال الإصباة ١/٦٧.

(٤) هو أبو الصدق، تقي الدين، ابن قاضي عجلون، أبو بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن الزرعيّ الدمشقيّ: فقيه، انتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره، كان شديد الإنكار على ما يخالف ظاهر الشرع من أعمال الصوفية، وكفّ بصره في أواخر أيامه، مولده ووفاته في دمشق سنة ٩٢٨هـ، الكواكب السائرة ١/١١٤، والأعلام ٢/٦٦.

(٥) هو أبو الفضل، نجم الدين، ابن قاضي عجلون، محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن: فقيه شافعي، دمشقي المولد والمثأ، سكن القاهرة، وولى بها إفتاء دار العدل، وتدرّس الفقه في جامع طولون، وتوفى في بليس، عائداً إلى دمشق، ودفن في القاهرة سنة ٨٧٦هـ، الذيل التام ٢/٢٥٥، والأعلام ٦/٢٣٨.

(٦) شذرات الذهب ٤/١٥٨ (١٠/٢١٨ - ٢١٩).

مُعَاذٌ وَعِمَارٌ وَزَيْدٌ بِنُ ثَابِتٍ  
 أَبِيُّ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعُوفٌ حَذِيفَةُ  
 وَمِنْهُمْ أَبُو مُوسَى وَسَلْمَانُ حَبْرَهُمْ  
 كَذَاكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ تَمَمَةٌ  
 وَأَفْتَى بِمَرَّاهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّضِيُّ  
 وَصَدَّقَهُ فِيهَا وَتَلَّكَ مَزْنِيَّةٌ

### النوع الثالث

#### في آداب الفتوى

وفيه مسائل<sup>(١)</sup>:

إحداها<sup>(٢)</sup>: يلزم المفتى أن يبين الجواب بياناً يزيل الإشكال، ثم له الاقتصار على الجواب شفاهاً، فإن لم يعرف لسانه كفاه ترجمة ثقة واحد، وله الجواب كتابة وإن كانت على خطر، وكان القاضي أبو حامد<sup>(٣)</sup> كثير الهرب من الفتوى في الرقاع<sup>(٤)</sup>.

الثانية<sup>(٥)</sup>: أن تكون عبارته واضحة يفهمها العامة، ولا يزدريها الخاصة وليحتزر عن القلاقة والاستهجان، وإعراب غريب أو ضعيف، وذكر غريب لغة، ونحو ذلك.

الثالثة<sup>(٦)</sup>: إذا كان في المسألة تفصيل، لا يطلق الجواب فإنه خطأ، ثم له

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٣١.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٣١.

(٣) هو أحمد بن بشر بن عامر العامري المروزي أحد رعاء المذهب الشافعي وعظمائه، الأعلام

١٠٤ / ١ .

(٤) فتاوى ابن الصلاح ٧٢ / ١، أدب المفتى والمستفتى ١٣٤ / ١.

(٥) كتاب العلم للنووي ص ١٣٣.

(٦) كتاب العلم للنووي ص ١٣١.

أن يستفصلَ السائلَ إن حضر، ويعيد السؤالَ في رُقعةٍ أُخرى إن كان السؤالُ في رُقعةٍ ثم يجيب، وهذا أولى وأسلم، وله أن يقتصر على أحد الأقسام إذا علم أنه الواقع للسائل، ثم يقول هذا إذا كان الأمر كذا، وله أن يذكر الأقسام في جوابه، ويذكر حكم كل قسم، لكن هذا كرهه أبو الحسن القاسبي<sup>(١)</sup> من أئمة المالكية وغيره وقالوا: هذ تعليم للناس الفجور، وإذا لم يجد المفتي من يسأله فصل له الأقسام، واجتهد في بيانها.

الرابعة<sup>(٢)</sup>: إذا كان في الرُقعة مسائلٌ فالأحسن ترتيب الجواب على ترتيب السؤال، ويجوز ترك الترتيب، ويشبه معنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ (ال عمران: ١٠٦) الآية، وليس أدباً كون السؤال بخط المفتي، ويجوز أن يكون بإملائه، وكان الشيخ أبو إسحاق أحياناً يكتب السؤال على ورق له، ثم يكتب الجواب، وليس له أن يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقعة، فإن أراد خلافه قال: إن كان الأمر كذا فجوابه كذا، وليصبر المفتي على تفهم الجواب للمستفتي، فتوابه على ذلك جزيل، وليكن تأمله للرُقعة شافياً<sup>(٣)</sup>، ويعتنى في آخر الكلام أشد فإن السؤال في آخرها، وقد يتقيد جميع الكلام بكلمة في آخرها ويغفل عنها، قال الصيمري: وينبغي أن يكون توقُّفه في المسألة السهلة كالصعبة ليعتاده، وكان محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup> يفعله، وإذا وجد فيها كلمةً مشتبهة

(١) هو أبو الحسن ابن القاسبي، على بن محمد بن خلف المعافري القيرواني: عالم المالكية بإفريقية في عصره، كان حافظاً للحديث وعلمه ورجاله، فقيهاً أصولياً، رحل إلى المشرق وعاد إلى القيروان، وأصيب بالعمى في كبره، تولى الفتيا مكرها، وتوفى بالقيروان سنة ٤٠٣هـ. وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٠، والسير ١٥٨/١٧ ونكت الهميان ٢١٧.

(٢) كتاب العلم للنوري ص ١٣١.

(٣) كتاب العلم للنوري ص ١٣٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد الشَّيباني: إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة، وغلب عليه مذهبه، وعُرف به، وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقعة، ثم عزله، ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، =

سأل المستفتي عنها ونقطها وضبطها، وإن وجد لحنًا فاحشًا أو خطأ يحيل المعنى أصلحه، وإن رأى بياضًا في أثناء سطر أو آخره خطّ عليه أو شغله، لأنه ربما قصد المفتي بالإيذاء فيكتب في البياض بعد فتواه ما يفسدها كما يقال: إنه كتب إلى القاضي أبي حامد: ما تقول فيمن مات وخلف بنتًا واحدة وابن عم؟ فأجاب: للبنت النصف والباقي لابن العم، فألحق بموضع البياض وأبًا وغُلَط في الجواب، ويستحب<sup>(١)</sup> أن يقرأها على حاضريه المتأهلين لذلك ويشاورهم ويباحثهم برفق وإن كانوا تلامذته، للاقتداء بالسلف، ورجاء ظهور ما يخفى عليه، إلا أن يكون فيها ما يقبح إبدأؤه، أو يريد السائل كتمانها، وليكتب<sup>(٢)</sup> الجواب بخط واضح وسط لا دقيق خاف، ولا غليظ جاف، بقلم صحيح غير جاف، واستحب بعضهم أن لا تختلف أقلامه خوفًا من التزوير ولئلا يشتبه خطه، وإذا كتبه أعاد نظره فيه خوفًا من اختلال وقع فيه وإخلال ببعض المسؤل عنه، ويختار أن يكون ذلك قبل كتابة اسمه وختم الجواب.

الخامسة<sup>(٣)</sup>: إذا كان هو أول من يجيب على السؤال فجرت العادة قديمًا وحديثًا بأن يكتب في حاشية الناحية اليسرى من الرقعة، ولا يكتب فوق البسملة بحال، ويستحب عند إرادة الإفتاء أن يستعيد بالله من الشيطان الرجيم، ويسمى الله تعالى، ويصلى على محمد ﷺ، ويدعو ويقول: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَأَحْلِلْ عُقْدَةَ مِنِّ لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ (طه: ٢٥ - ٢٨) ونحو ذلك وجاء عن مكحول<sup>(٤)</sup> ومالك أنهما كانا لا يفتيان حتى يقولوا: لَا حَوْلَ وَلَا

= فمات في الري سنة ١٨٩هـ، نعته الخطيب البغدادي بإمام أهل الرأي، له كتب كثيرة في الفقه والأصول، تاريخ بغداد ١٧٢/٢، والنجوم الزاهرة ١٣٠/٢.

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٣٣.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٣٣.

(٤) هو أبو عبد الله، مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، الهذلي بالولاء: فقيه الشام في عصره، من حفاظ الحديث، أصله من فارس، تفقه، ورحل في طلب الحديث، ثم استقر في دمشق،

قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وعن بعضهم أنه كان بعد الاستعاذة يقول: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ (البقرة: ٣٢) الآية. ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ (الانبيا: ٧٩) الآية. ويصلى ويسلم على محمد وآله وصحبه وسائر النبيين والصالحين، ويدعو: اللهم وفقني وسدّدني واجمع لي بين الصواب والثواب، وأعدني من الخطيئة والحرمان آمين، فإن لم يأت بذلك عند كل فتوى فليأت به عند أول فتوى يُفتيها في يومه مضافاً إليه سورة الفاتحة وآية الكرسي وما تيسر، فمن ثابر على ذلك كان موفقاً في فتاويه. انتهى. وقال بعضهم: ويستحب أن يكتب في أول فتواه الحمد لله، أو الله الموفق، أو حسبنا الله، أو حسبي الله، أو الجواب وبالله التوفيق، ونحوه وحذفه آخرون، قال الصيّمرى: لو عمل ذلك فيما طال من المسائل واشتمل على فصول وحذف في غيرها كان حسناً، قال شيخ الإسلام النووي: المختار قول ذلك مطلقاً، وأحسنه الابتداء بالحمد لله لحديث كل أمر ذى بال<sup>(١)</sup>، ويقوله بلسانه ويكتبه ويختم جوابه كما قال الصيّمرى بقوله: والله أعلم، أو بالله التوفيق، وليكتب بعده: كتبه أو قاله فلان بن فلان الفلانى فينتسب إلى ما يعرف به من قبيلة أو بلد أو صفة أو غير ذلك ثم إلى مذهبه، فإن كان مشهوراً بالاسم فلا بأس بالانتصار عليه، وإذا تعلقت الفتوى بالسلطان يدعو له بالصلاح أو التوفيق أو التسديد ونحو ذلك، ويكره الدعاء له بطول البقاء كما قاله شيخ الإسلام النووي نقلاً عن أبي جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> قال بعضهم: هي تحية الزنادقة<sup>(٣)</sup>، وفي

(١) وتمته: (لا يبدأ بالحمد لله فهو أجذم)، أى: مقطوع وناقص، رواه ابن حبان ٥٧٨، وابن ماجه ١٨٩٤، والبيهقى فى الكبرى ٢٠٩/٣.

(٢) هو أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادى، المصرى: مفسر، أديب، كان من نظراء نقطويه وابن الأثيرى، زار العراق واجتمع بعلمائه، مولده ووفاته بمصر سنة ٣٢٨هـ، إنباه الرواة ١٠١/١، والنجوم الزاهرة ٣٠٠/٣.

(٣) كتاب العلم للنووى ص ١٣٤، والمجموع ٤/٥١٠، وآداب الفتوى ١/٥٢، كشاف الصنابر ٣/١٣٠، ومواهى الجليل ١٩٩/٢.

صحيح مسلم في حديث أم حبيبة<sup>(١)</sup> رضي الله عنها إشارة إلى أن الأولى ترك نحو هذا الدعاء بطول البقاء وأشباهه<sup>(٢)</sup>، قال بعضهم: يكتب المفتي بالمِدادِ دُونَ الحِبرِ خوفاً من الحك، قال: والمستحبُّ الحِبرُ لا غير، قال شيخ الإسلام النووي: لا يختص واحدٌ منهما بالاستحباب بخلاف كتب العلم، فالمستحبُّ فيها الحِبرُ لأنها تراد للبقاء والحبرُ أبقي.

السادسة<sup>(٣)</sup>: ينبغي أن يختصر جوابه غالباً بحيث تفهمه العامة فهمًا جلياً قال صاحب الحاوي<sup>(٤)</sup>: يجوز أو لا يجوز، أو حق أو باطل وحكى عن القاضي أبي حامد أنه كان يختصر غاية ما يمكن، واستفتى في مسألة آخرها يجوز أم لا؟ فكتب لا، وبالله التوفيق<sup>(٥)</sup>.

السابعة<sup>(٦)</sup>: قال الصَّيْمَرِيُّ والخطيب: إذا سئل عَمَّنْ قال: أنا أصدق من محمد بن عبد الله، أو الصلاة لعب، وشبه ذلك أي مما يقتضى إراقة دمه فلا يبادر بقوله: هذا حلال الدَّم، أو عليه القتل، بل يقول: إن ثبت هذا بإقراره أو بيئته استتابه السلطان، فإن تاب قبلت توبته وإلا فعل به كذا وكذا وأشبع القول في ذلك، وإن سئل عن شيءٍ يحتمل الكفر وعدمه قال: يسأل هذا القائل فإن قال: أردت كذا فالجواب كذا، أو كذا فالجواب كذا، وإن سئل عمن قتل أو قلع عيناً أو غيرها احتاط وذكر شروط القصاص، وإن سئل عمن فعل ما يقتضى تعزيراً ذكر ما يعزَّرُ به فيقول: ضربه السلطان ما بين كذا وكذا ولا يزداد على كذا

(١) هي أم المؤمنين، رملة بنت أبي سفيان الأموي، وأخت الخليفة معاوية، وهي من أزواج النبي ﷺ، كانت من فصيحات قريش، ومن ذوات الرأي والحصافة، توفيت في المدينة سنة ٤٤هـ،

السر ٢/٢١٨.

(٢) الحديث روله مسلم ٢٦٦٣ عن أم حبيبة رضي الله عنها.

(٣) كتاب العلم للنووي ص ١٣٥.

(٤) كتاب العلم للنووي ص ١٣٥.

(٥) آداب الفتوى ١/٥٢.

(٦) كتاب العلم للنووي ص ١٣٥.

انتهى كلامهما، قال ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: ولو كتب عليه القصاص أو التعزير بشرطه فليس ذلك بإطلاق، بل تقييده بشرطه يحمل الوالى على السؤال عن شرطه والبيان أولى، وهذا يجرى فى كثير من المسائل المحتاجة إلى شرط، قال الصيمرى وابن الصلاح<sup>(٢)</sup>: وإذا سئل عن ميراث فليست العادة أن يقول: يشترط فى الإرث عدم الرق والكفر وغيرهما من موانع الميراث، بل المطلق محمول على ذلك بخلاف ما إذا أطلق الإخوة والأخوات والأعمام وبنهيم فلا بد أن يقول فى الجواب من أبوين أو أب أو أم، وإذا سئل<sup>(٣)</sup> عن مسألة عول كالمثبرية<sup>(٤)</sup> وهى زوجة وأبوان وبتان فلا يقل: للزوجة الثمن ولا التسع لأنه لم يطلقه أحد من السلف، بل يقول: لها الثمن عائلاً وهو ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين، أولها ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين، أو يقول ما قاله أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه: صار ثمنها تسعاً، وإذا كان فى المذكورين فى رقعة الاستفتاء من لا يرث أفصح بسقوطه قال: وسقط فلان، وإن كان يسقط فى حال دون حال قال: وسقط فلان فى هذه الحالة أو نحو ذلك لئلا يتوهم أنه لا يرث بحال، وإذا سئل<sup>(٥)</sup> عن إخوة وأخوات وبنين وبنات فلا ينبغى أن يقول: ﴿للدكر مثل حظ الأنثيين﴾ (النساء: ١١) فإن ذلك قدرٌ يشكل على العامى بل يقول: يقتسمون التركة على كذا وكذا سهماً لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم مثلاً هكذا قال الصيمرى، قال الشيخ أبو إسحاق<sup>(٦)</sup>: ونحن نجد فى تعمّد العدول عنه حزانة فى النفس لكونه لفظ القرآن العزيز وأنه قل ما يخفى معناه على أحد<sup>(٧)</sup>، وينبغى

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١٣٧ .

(١) كتاب العلم للنورى ص ١٣٥ .

(٣) كتاب العلم للنورى ص ١٣٧ .

(٤) فتاوى ابن الصلاح ٧٨/١، وآداب الفتوى ٥٨/١، وأدب المفتى والمستفتى ١٤٣/١ .

(٥) كتاب العلم للنورى ص ١٣٨ .

(٦) كتاب العلم للنورى ص ١٣٨ .

(٧) فتاوى ابن الصلاح ٧٨/١، وآداب الفتوى ٥٩/١، وأدب المفتى والمستفتى ١٤٤/١ .

أن يكون في جواب مسائل المناسخات شديد التحرز والتحفظ وليقل فيها: لفلان كذا وكذا بميراثه من أبيه ثم من أمه ثم من أخيه، قال الصميرى: وكان بعضهم يختار أن يقول: لفلان كذا وكذا سهمًا: بميراثه عن أبيه كذا وعن أمه كذا وعن أخيه كذا قال: وكلّ هذا قريب، قال الصميرى وغيره: وحسن أن يقول: تقسم التركة بعد إخراج ما يجب تقديمه من دين أو وصية إن كانا<sup>(١)</sup>.

الثامنة<sup>(٢)</sup>: ينبغي أن يلصق الجواب بآخر الاستفتاء ولا يدع فرجة لئلا يزيد السائل شيئًا يفسدها، وإذا كان موضع الجواب ملصقًا كتب على موضع الإلصاق، وإذا ضاق موضع الجواب فلا يكتبه في ورقة أخرى، بل في ظهرها أو حاشيتها وهي أولى في أرجح الوجوه، وثالثها سواء والأمر قريب، وإذا ظهر للمفتي<sup>(٣)</sup> أن الجواب خلاف غرض المستفتي فليقتصر على مشافهته بالجواب بلا كتابة، وليحذر أن يميل في فتواه مع المستفتي أو خصمه، ووجوه الميل كثيرة لا تخفى، فمنها أن يكتب في جوابه ما هو له، ويترك ما هو عليه، وليس له أن يبدأ في مسائل الدعوى والبيانات بوجوه المخالص منها، ولا يُعلم أحدهما ما يدفع به حجة صاحبه كيلا يتوصل بذلك إلى إبطال حق، وله أن يسأله عن حاله فيما ادعى عليه، فإذا شرحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع، قال الصميرى: وينبغي للمفتي<sup>(٤)</sup> إذا رأى للسائل طريقًا يرشده إليه وبينه عليه، يعنى ما لم يضر غيره ضررًا بغير حق، قال كمن حلف لا ينفق على زوجته شهرًا يقول: أعطها من صداقها أو قرضًا أو بيعًا ثم تبرئها منه، وكما حكى أن رجلاً قال لأبي حنيفة. حلفت أن أطأ امرأتى في نهار رمضان ولا أكفر ولا أعصى<sup>(٥)</sup>

(١) كتاب العلم للنورى ص ١٣٨.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١٣٥.

(٣) كتاب العلم للنورى ص ١٣٦.

(٤) كتاب العلم للنورى ص ١٣٦.

(٥) كتاب العلم للنورى ص ١٣٦، وآداب الفتوى ١/٥٥.

فقال: سافر بها<sup>(١)</sup>، قال الصيمري: إذا رأى المفتي المصلحة أن يفتي العامي بما فيه تغليظ وتشديد وهو مما لا يعتد ظاهره وله فيه تأويلٌ جاز ذلك زجرًا وتهديدًا في مواضع الحاجة حيث لا يترتب عليه مفسدة كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأله رجل عن توبة القاتل فقال: لا توبة له<sup>(٢)</sup>، وسأله رجل آخر فقال: له توبة، ثم قال: أما الأولُ فرأيت في عينيه إرادة القتل فمنعته، وأما الثاني فجاء مستكينًا قد قتل فلم أقنطه، وكذا إن سأله رجل فقال: إن قتلت عبدي هل عليّ قصاص<sup>(٣)</sup>؟ فواسع أن يقول: إن قتلت عبدك قتلناك، لأنَّ القتل له معان<sup>(٤)</sup>، ولو سئل عن سب الصحابة هل يوجب القتل؟ فواسع أن يقول: روى عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله أنه قال: من سب أصحابي فاقتلوه<sup>(٥)</sup> ويفعل ذلك زجرًا للامة ومن قلَّ دينه ومروءته<sup>(٦)</sup>.

التاسعة<sup>(٧)</sup>: يجب على المفتي ان يقدم الأسبق من رِقاع الفتوى، كما يفعله القاضى فى الخصوم، فإن جاءوا دفعة أو جهل السابق أقرع إن لم يحصل إيثارٌ ومهاياة، والصحيح تقديم امرأة ومسافر شد رحله ويتضرر بتخلفه عن الرفقة ونحوهما وإذا رأى المفتي خطاً غيره فى فتوى ممن هو من أهلها وإن كان دونه ووافق ما عنده كتب تحت خطه: الجواب صحيح أو جوابى كجوابه ونحو

(١) قوله: سافر بها، مشكل لأنه إن سافر بها بنية الوطء المذكور، فهو عاصٍ بسفره، وكيف يترخص بالوطء، والرخص لانتاظ بالمعاصى، أما إذا سافر بها الأمر آخر يدخل هذا فى ضمنه فلا بأس.

(٢) كتاب العلم للنووى ص ١٣٦، وآداب الفتوى ١/٥٦، وجواهر العقود ٢/٢٠٥، تلخيص الحبير ٤/١٨٧، وتحفة الأحوذى ٨/٣٠٥.

(٣) كتاب العلم للنووى ص ١٣٦.

(٤) كتاب العلم للنووى ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٥) رواه أبو داود ٤٥١٥، والترمذى ١٤١٤، والنسائى ٨/٢٠، وابن ماجه ٢٦٦٣، وأحمد (٥/١٠).

(٦) والبعوى ٢٥٣٣، والحاكم ٤/٣٦٧، والبيهقى فى السنن ٨/٣٥.

(٧) كتاب السلم للنووى ص ١٣٧.

(٨) كتاب العلم للنووى ص ١٣٧ - ١٣٨.

ذلك، وله أن يذكر الحكم بعبارة أخصر وأرشق، وأما إذا رأى فيها خطأً من ليس أهلاً للفتوى<sup>(١)</sup> فقال الصيّمى: لا يفتى معه، لأن في ذلك تقريراً لمنكر، بل له أن يضرب عليه وإن لم يأذن صاحب الرقعة<sup>(٢)</sup>، وله انتهاز السائل وزجره وتعريفه قبج ما فعله، ولا يحبس الرقعة عنده، وإن رأى فيها اسم من لا يعرفه سأل عنه، فإن لم يعرفه فله الامتناع، والأولى أن يشار على صاحبها بإبدالها، فإن أبى أجابه شفاهاً<sup>(٣)</sup>، قال ابن الصلاح: وإذا خاف<sup>(٤)</sup> فتنة من الضرب على فتيا العادم الأهلية ولم تكن خطأ عدل إلى الامتناع من الفتيا معه، فإن غلبت فتاويه على فتاويه لتغلبه بجاه أو تلبس بحيث صار امتناع المتأهل من الفتيا معه مضرراً للمستفتين فليفت معه، فإن ذلك أهون الضررين، أما إذا وجد فتياً من هو أهل في مذهبه وهي خطأ فلا يجوز له الامتناع من الإفتاء، وليقطع الرقعة بإذن صاحبها، أو يكتب صواب جوابه عند ذلك قال صاحب الحاوي: لا يسوغ لمفت إذا استفتى أن يتعرض لجواب غيره برداً ولا تخطئة، ويجب بما عنده من موافقة أو مخالفة<sup>(٥)</sup>.

العاشرة<sup>(٦)</sup>: إذا لم يفهم المفتى السؤال أصلاً، ولم يحضر صاحب الواقعة فقال الخطيب: ينبغي له أن يرشد المستفتى إلى مفت آخر إن كان، وإلا فيمسك حتى يعلم الجواب، وإذا كان في رقعة الاستفتاء مسائل فهم بعضها دون بعض أجاب عما فهم وسكت عن الباقي، وإذا فهم من السؤال صورة وهو يحتمل

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٣٨.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٣٨.

(٣) كتاب العلم للنووي ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) كتاب العلم للنووي ص ١٣٩.

(٥) كتاب العلم للنووي ص ١٣٩، وفي هامشه عن الأذرعى ما نصه: (قلت: لعل مراده ما إذا كان الجواب محتملاً، أما إذا كان غلطاً فالوجه التنبيه عليه لئلا يعمل به، وكذا لو كان مما يقتضى

لمثله الحكم، وقد كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يصنع هذا.

(٦) كتاب العلم للنووي ص ١٣٩.

غيرها فليُنصَّ عليها في أوَّل جوابه فيقول: إن كان قد قال كذا أو فعل كذا وما أشبه ذلك فالأمر كذا وكذا، وإلَّا فكذا وكذا، وليس<sup>(١)</sup> بمنكر أن يذكر المفتي في فتواه حجة مختصرة قريبة من آية أو حديث، ومنعه بعضهم<sup>(٢)</sup> فرقًا بين الفتيا والتصنيف<sup>(٣)</sup>، وفصل الصيِّمري فقال: لا يذكر الحجة إن أفتى عاميًا ويذكرها إن أفتى فقيهاً<sup>(٤)</sup>، قال شيخ الإسلام النووي<sup>(٥)</sup>: وهذا التفصيل أولى فقد يحتاج المفتي إلى أن يشدّد ويبالغ فيقول: هذا إجماع المسلمين، أو لا أعلم في هذا خلافاً، أو من خالف هذا فقد خالف الواجبَ وعدل عن الصواب أو الإجماع، أو فقد أثم أو فسق وعلى ولي الأمر أن يأخذ بهذا ولا يهمل الأمر على حسب ما تقتضيه المصلحة ويوجهه الحال، قال ابن الصلاح<sup>(٦)</sup>: وليس للمفتي إذا استُفتي في شيء من المسائل الكلامية أن يفتي بالتفصيل، بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوص في ذلك أو في شيء منه وإن قلّ، ويأمرهم بأن يتصرفوا على الإيمان جملةً من غير تفصيل ويقولوا فيها وفي كل ما ورد من آيات الصفات وأخبارها المتشابهة: إن الثابت فيها في نفس الأمر هو اللائق فيها بجلال الله، ونكل علم تفصيله إلى الله، فهذا ونحوه هو الصواب من أئمة الفتوى، وهو سبيل السلف، وهو أصون وأسلم للعامة، وإذا عزّر ولي الأمر من حاد عن هذه الطريقة فقد تأسى<sup>(٧)</sup> بعمر بن الخطاب رضي الله عنه في تعزيز صبيغ<sup>(٨)</sup>

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٤٠.

(٢) هو صاحب الحاوي كما في كتاب العلم للنووي ص ١٤٠.

(٣) كتاب العلم للنووي ص ١٤٠. (٤) كتاب العلم للنووي ص ١٤٠.

(٥) في كتابه العلم وآداب العالم والمتعلم ص ١٤٠، ١٤١. (٦) قوله هذا في كتاب العلم ص ١٤١.

(٧) كتاب العلم للنووي ص ١٤١.

(٨) هو صبيغ بن عسل الحنظلي، له إدراك، قدم المدينة، فجعل يسأل عن مشابهة القرآن، فأرسل إليه عمر، فأعد له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، قال: وأنا عبد الله عمر. فضربه حتى دمي رأسه، فقال: حبيك يا أمير المؤمنين، قد ذهب الذي كنت أجده في رأسي.

الذي كان يسأل عن المتشابهات على ذلك، والمتكلمون من أصحابنا معترفون بصحة هذه الطريقة وأنها أسلم لمن سلمت له، واستفتى الغزالي في كلام الله فكان من جوابه<sup>(١)</sup>: وأما الخوض في أن كلام الله حرف وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة، وكلُّ من يدعو العوام إلى الخوض في ذلك فليس من أئمة الدين، وإنما هو من المضلين، وقال في رسالة له: الصواب للخلق كلهم إلا الشاذَّ النادر سلوكُ مسلك السلف في الإيمان المرسل، والتصديق المجمل بكل ما أنزله الله وأخبر به رسوله ﷺ من غير بحثٍ وتفطيش، والاشتغال بالتقوى ففيه شغلٌ ثناغلٌ وإذا سئل فقيه عن مسألة في تفسير القرآن فإن كانت تتعلق بالأحكام أجاب عنها وكتب خطه بذلك، كمن يُسأل عن الصلاة الوسطى والقرءِ ومن بيده عُقدة النكاح، وإن كانت ليست من مسائل الأحكام كالسؤال عن (الرقيم)<sup>(٢)</sup> والنقير<sup>(٣)</sup> والقَطْمِير<sup>(٤)</sup> والغسلين<sup>(٥)</sup> رده إلى أهله، ووكله إلى من نصب نفسه له من أهل التفسير، ولو أجابه شفاهاً لم يستقبح، قال شيخ الإسلام النووي رحمه الله: ولو قيل إنه يحسن كتابته للفقير العارف لكان حسناً، وأى فرق بينه وبين مسائل الأحكام، والله تعالى أعلم<sup>(٦)</sup>.

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٤١.

(٢) زيادة من كتاب العلم للنووي ص ١٤٣، والرقيم: قيل: هو الكتاب أو اللوح، أو اسم قرية، أو اسم واد.

(٣) النقير: جزء بسيط من ظهر النواة.

(٤) القطمير: القشرة الرقيقة التي على النواة كاللغافة لها.

(٥) الغسلين: قيل هو طعام أهل النار، أو شجر في النار، أو ما يسيل من حديد من أجسام أهل النار.

(٦) كتاب العلم للنووي ص ١٤٣.

## النوع الرابع آداب المستفتى وصفته وأحكامه

وفيه مسائل<sup>(١)</sup>:

إحداها: في صفة المستفتى<sup>(٢)</sup>، كل من لم يبلغ درجة المفتى فيما يسأل عنه من الأحكام الشرعية، فهو مستفت مقلد من يفتيه، والمختار في التقليد أنه قبول قول من يجوز عليه الإصرار على الخطأ بغير حجة على عين ما قبل قوله، ويجب عليه الاستفتاء إذا نزلت به حادثة، فإن لم يجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه وإن بُعدت دياره، وقد رحل خلائق من السلف في المسألة الواحدة الليالي والأيام<sup>(٣)</sup>.

والثانية<sup>(٤)</sup>: يلزم المستفتى أن يستفتى من عرف علمه وعدالته، فإن جهلت فالأصح الاكتفاء بستارته، ولو جهل علم لزمه البحث عنه، ولا يجوز له استفتاء من اتسب للعلم واتصب للتدريس والإقراء، وإذا وجب البحث فهل يفتقر إلى عدد التواتر أم يكفي عدل أو عدلان احتمالان صحح الغزالي الثاني، والذي قاله الأصحاب أنه يجوز استفتاء من استفاضت أهليته، وإذا اجتمع اثنان فأكثر ممن يجوز استفتاؤهم فله استفتاء من شاء منهم على الصحيح، قال أبو عمرو ابن الصلاح: متى اطلع على الأوثق فالأظهر أنه يلزمه تقليده، كما يجب تقديم أرجح الدليلين وأوثق الراويين، فعلى هذا يلزمه تقليد أروع العالمين، وأعلم الورعين، فإن جهل حالهم تخير، والأصح جواز تقليد الميت مطلقاً،

(١) كتاب العلم للنورى ص ١٤٤.

(٢) كتاب العلم للنورى ص ١٤٤.

(٣) كتاب العلم للنورى ص ١٤٤.

(٤) كتاب العلم للنورى ص ١٤٤.

لأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها، ولهذا يعتدُّ بها بعدهم في الإجماع والخلاف، ولأن موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم بشهادته بخلاف فسقه.

الثالثة<sup>(١)</sup>: هل يجوز للعامي أن يتخير ويقلد أي مذهب شاء ليأخذ برخصه وعزائمه؟ قال الشيخ أبو إسحاق: ينظر إن كان متسبباً إلى مذهب معين بنى على أن العامي له مذهب أم لا وجهان، أصحهما عند القفال نعم فلا يجوز مخالفته، والثاني لا لأن المذهب لعارف الأدلة، فيجوز أن يستفتى من شاء من شافعي وخنفي وغيرهما، قال شيخ الإسلام النووي<sup>(٢)</sup> وغيره: ليس له أن يتبع أي مذهب شاء بمجرد التشهي والميل إلى ما وجد عليه آباءه، أي ونحوهم كأهل بلده، وليس له التمدد بمذهب أحد من أئمة الصحابة وغيرهم من الأولين وإن كانوا أعلم وأعلى درجة ممن بعدهم، لأنهم لم يتفرغوا لتدوين العلم وضبط أصوله وفروعه لاشتغالهم بجهاد الكفار لإعلاء كلمة الإسلام، فليس لأحد منهم مذهب<sup>(٣)</sup> محرراً، وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة الناخلين المهذبين لمذاهب الصحابة والتابعين، والقائمين بتمهيد أحكام الوقائع قبل وقوعها، انناهضين بإيضاح أصولها وفروعها كمالك وأبي حنيفة وغيرهما، ولما كان الشافعي<sup>(٤)</sup> قد تأخر عن هؤلاء الأئمة في العصر، ونظر في مذاهبهم ومذاهب من قبلهم نحو نظرهم في مذاهب من قبلهم، فسبرها وخبرها وانتقدتها واختار راجحها، ووجد من قبله قد كفاه مؤنة التصوير والتأصيل فتفرع للاختيار والترجيح والتكميل والتنقيح، مع كمال معرفته وبراعته في العلوم وترجيحه في

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٤٥، وكشاف القناع ٦/٣٠٥ وحاشية ابن عابدين ٤/٨٠، واللمع في أصول الفقه ١/١٢٦، الإبهاج ٢/٣٠٣، وطبقات الشافعية ٢/٢٨٨.

(٢) وذلك في كتابه العنم وآداب العالم والمتعلم ص ١٤٦.

(٣) كتاب العلم للنووي ص ١٤٦.

العالم للمتعلّم ص ١٤٦.

ذلك على من سبقه، ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك، فكان مذهبه أولى المذاهب بالاتباع والتقليد<sup>(١)</sup>، وهذا مع ما فيه رضي الله عنه من الإنصاف والسلامة من التدح في أحد الأئمة، فمذهبه جليّ واضح، إذا تأمله العامي وغيره منصفاً قاده إلى اختيار مذهب الشافعي والتمذهب به<sup>(٢)</sup>. انتهى ما قالوه.

وقولهم رحمهم الله: ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك مما لا يمتري فيه ولا يمارى فيه المنصف، وهذا ومن قواعده: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: فاضربوا بقولي الحائط<sup>(٤)</sup>، وفي رواية عنه: إذا رأيتم عن رسول الله صلّى الله عليه وآله الثبت فاضربوا علىّ قولي وارجعوا إلى الحديث وخذوا به فإنه قولي، وليست هذه القاعدة لاحد غيره، أما الحنفية والمالكية فلا يخرجون عن أقوال إمامهم ونقول أصحابهم قيد سببر، وأما الحنابلة فإنهم وإن أخذ مجتهد وهم كما ذكروا بأصح الأدلة فهم مقيدون برواية عن إمامهم توافقه، وإلا فلا يعدون ذلك من المذهب، بل اختيار من ذلك المجتهد، وأما الشافعي رضي الله عنه فترك نصه الصريح لصحة الحديث، ويكون ما صح فيه الحديث مذهبه لقاعدته المقررة، وناهيك بها وحدها، ومن أشهر الأئمة بعده الإمام داود الظاهري والإمام أحمد رضي الله عنه وهما من أتباعه وتلامذته بلا شك، وهما لم يصحبا الشافعي في مصر حين اتسع علمه وألّف الكتب الجديدة التي هي مذهبه الآن، وإنما أخذوا عنه الكتب القديمة، والإمام أحمد هو أحد رواة كتابه القديم المسمى بالحجة<sup>(٥)</sup>، فهما لم ينظرا إلا في الكتب القديمة مع حسن اعتقادهما

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٤٦.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٣) حاشية البجيرمي ٤١٢/١، حواشي الشرواني ٥٤/١، ١٨٥/٣، وفتح الوهاب ١٩٢/٢، المجموع

١٣٦/١، عون المعبود ٣٠٩/٢.

(٤) حواشي الشرواني ٣٧٧/٣، عون المعبود ٥٧/٢، تحفة الاحوذى ٤٥٦/١، إيقاظ الهمم ٩٨/١.

(٥) الحجة للإمام الشافعي رضي الله عنه، وهو مجلد ضخّم ألفه بالعراق، وإذا أطلق القديم في مذهبه يراد به

هذا التصنيف، انظر كشف الظنون ٦٣١/١ - ٦٣٢.

للشافعي، ونحن نجد أكثر الأقوال القديمة موافقة قول الإمام أحمد، هذا وقد قال عليه السلام: قَدُمُوا قُرَيْشًا، وفي رواية: وَلَا تَقْدُمُوها<sup>(١)</sup>، والشافعي من أشرف قريش من بني المطلب<sup>(٢)</sup>، وقال عليه السلام: أَمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ فَشَيءٌ وَاحِدٌ وَشَبَكٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ<sup>(٣)</sup>، وسوى عليه السلام بينهما في التقديم في الغنيمة وفي سهم ذوى القربى دون غيرهم من بني عمهم مع سؤالهم له، وقال عليه السلام: الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ<sup>(٤)</sup> وقال عليه السلام: النَّاسُ تُبَعُّ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ<sup>(٥)</sup>، وفضل قريش على غيرهم مجمع عليه وصح حديث: عَالِمٌ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا<sup>(٦)</sup>، وحديث: يَبْعَثُ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا<sup>(٧)</sup>، وفي لفظ آخر: يَبْعَثُ اللَّهُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَبَيِّنُ لَهُمْ أَمْرَ دِينِهِمْ<sup>(٨)</sup>، وممن ذكره الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله، وقال عقيبه<sup>(٩)</sup> نظرت في سنة مائة فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر ابن عبد

(١) فتح الباري ١١٨/١٣ - ١١٩، ومغنى المحتاج ١٦٦/٣، تلخيص الحبير ١٠٣/٣

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٥/١٠.

(٣) سنن البيهقي الكبرى ٣٤١/٦ - ٣٦٥، ونصب الراية ٤٢٥/٣ والمهذب للشيرازي ٢٤٧/٢، ونيل الأوطار ٢٢٨/٨.

(٤) فتح الباري ٥٣٠/٦، وسنن البيهقي الكبرى ١٤١/٨ و ١٤٣، والسنن الكبرى ٤٦٧/٣، تلخيص الحبير ٤٢/٤.

(٥) السيل الجرار ٥٠٦/٤.

(٦) عون المعبود ٢٦١/١١، وفيض القدير ١٠٥/٢، وطبقات الشافعية الكبرى ١٩٩/١، وتهذيب الأسماء ٧٣/١، وكشف الخفاء ٦٨/٢ و ٦٩.

(٧) سنن أبي داود ١٠٩/٤، والمعجم الأوسط ٣٢٤/٦، والفردوس بمأثور الخطاب ١٤٨/١، وكشف الخفاء ٢٨٢/١، وطبقات السبكي ١٩٩/١، وفتح الباري ٢٩٥/١٣، وفيض القدير ٢٨١/٢، صفوة الصفوة ١١٣/٢.

(٨) عون المعبود ٢٦١/١١، وحلية الأولياء ٩٧/٩، وطبقات الشافعية الكبرى ١٩٩/١ - ٢٠٠.

(٩) تصحفت في المخطوط والمطبوع إلى (عقبة) وهو وهم من الناسخ، والصواب ما أثبتناه، انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٠/١.

العزير<sup>(١)</sup>، ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجلٌ من آل رسول الله ﷺ محمد بن إدريس الشافعي<sup>(٢)</sup>، وهذا ثابت عن الإمام أحمد سقى الله عهده<sup>(٣)</sup>، ومن كلامه: إذا سئلتُ عن مسألة لا أعلم فيها خبراً قلت فيها بقول الشافعي لأنه عالم قريش<sup>(٤)</sup>، وذكر الحديث وتأولُه عليه، وهو نُوَيْسَةُ المتميز في الاستباط من الكتاب والسنة ومعرفة الناسخ والمنسوخ وغير ذلك من أحكام القرآن وغيره، وأول من صنف في أصول الفقه قطعاً، واشتغل في العربية عشرين سنة مع أنه عربيُّ اللسان من أفصح العرب وأبلغها، ويُحتجُّ بقوله كما يُحتجُّ بقول امرئ القيس<sup>(٥)</sup> والنابعة<sup>(٦)</sup> وغيرهما، واجتمع فيه شرف النسب، وشرف المولد، وشرف المنشأ، وشرف المحل<sup>(٧)</sup>، نُوَيْسَةُ وأرضاه وحشرنا في زمرة آمين.

(١) هو أبو حفص، عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي القرشي: الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له: خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم، ولد ونشأ بالمدينة، مات مسموماً بدير سمعان من أرض معرة النعمان سنة ١٠١هـ، السير ١١٤/٥.

(٢) عون المعبود ٢٦١/١١، وحلية الأولياء ٩٧/٩.

(٣) عون المعبود ٢٦١/١١، وحلية الأولياء.

(٤) عون المعبود ٢٦١/١١، وكشف الخفاء ٩٦/٢، وسير اعلام النبلاء ٨٢/١٠.

(٥) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي: أشهر شعراء العرب على الإطلاق وهو من أصحاب المعلقة، القصائد الجاهلية المشهورة وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، ويُعرف بالملك الضليل، وذو القزوح، وكتب الأدب مشحونة بأخباره، مات في أنقرة سنة ٨٠ق.هـ.

(٦) هو أبو أمامة، زياد بن معاوية الذي ياني الغطفاني: شاعر جاعلي من الطبقة الأولى، وهو أحد الأشراف في الجاهلية، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، وعاش عمراً طويلاً، وتوفى في سنة ١٨ق.هـ.

(٧) انظر فضائله ومناقبه:

١ - مناقب الشافعي لليهقي

٢ - مناقب الشافعي للرازي.

٣ - توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس.

٤ - حاشية المراجع المثبتة في مقدمة ترجمته في سير اعلام النبلاء ٥/١٠.

الرابعة<sup>(١)</sup>: حيث دونت المذاهب وقلنا بلزوم التقليد لمن يعتقد أفضل من غيره، أو مساوياً له لا مفضولاً، فهل للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب؟ إن قلنا بالتخير ينبغي أن يجوز كما لو قلد في القبله هذا أياماً، وهذا أياماً. وكذلك لو لم نخيره، بل ألزمناه بالبحث وتغير ظنه، ولو قلد مجتهداً في مسائل وآخر في مسائل أخرى، واستوى المجتهدان عنده أو خيرناه جاز ما لم يؤد إلى تتبع الرخص، ومنع الأصوليون منه مطلقاً للمصلحة، أما تتبع الرخص فهو أن يختار من كل مذهب ما هو أهون عليه فهو حرام، وفي فسقه بذلك خلاف.

الخامسة<sup>(٢)</sup>: قال الخطيب البغدادي: إذا لم يكن في الموضوع الذي فيه المستفتى إلا مفت واحد فأفتاه لزمه فتواه، وقال السمعاني<sup>(٣)</sup>: لم يلزمه العمل به إلا بالتزامه، ويجوز أن يقال: يلزمه إذا أخذ في العمل به، وقيل: إذا وقع في نفسه صحته، قال السمعاني: وهذا أولى الأوجه<sup>(٤)</sup>، قال في الروضة<sup>(٥)</sup>: من سأل مفتياً ولم تسكن نفسه إلى فتياه هل يلزمه أن يسأل ثانياً وثالثاً لسكن نفسه أم له الاقتصار على الأول وهو القياس وجهان<sup>(٦)</sup>. انتهى.

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٤٧.

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٤٨.

(٣) هو أبو المظفر السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المرزوي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي: مفسر، من العلماء بالحديث، من أهل مرو، مولداً ووفاء، كان مفتي خراسان قديمه نظام الملك على أقرانه في مرو. له «تفسير السمعاني» و«الانتصار لأصحاب الحديث» و«القواطع» في أصول الفقه، و«المنهاج لأهل السنة» و«الاصطلام» في الرد على أبي زيد الدبوسي، وهو جد السمعاني صاحب «الأنساب» عبد الكريم بن محمد، توفي سنة ٤٨٩هـ، السير ١١٤/١٩، والأعلام ٣٠٣/٧.

(٤) كتاب العلم للنووي ص ١٤٨.

(٥) روضة الطالبين وعمده المتقين لأبي زكريا النووي، وهو في الفقه الشافعي، طبع في بيروت في المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥هـ.

(٦) روضة الطالبين ١٠٤/١١ و ١٠٥ و ١١٧.

وإذا استفتى فأجيب ثم حدثت تلك الواقعة مرةً أخرى فهل يلزمه تجديد السؤال؟ وجهان:

أحدهما: نعم، لاحتمال تغير رأى المفتى.

والثاني: لا، قال النووي: وهو الأصح لأنه قد عرف الحكم الأول والأصل استمرار المفتى عليه.

وله أن يستفتى بنفسه، وأن يعث ثقة يعتمد خبره أو رُقعة، وله الاعتماد على خطأ المفتى إذا أخبره من يثق بقوله إنه خطئه، أو كان يعرف خطئه، ويكفى ترجمان واحد إذا لم يعرف لغته<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

السادسة<sup>(٢)</sup>: ينبغي للمستفتى أن يتأدب مع المفتى ويبجله في خطابه وجوابه، وإذا خاطبه لا يومئ بيده إلى وجهه، ولا يقل ما تحفظه في كذا؟ أو ما مذهب إمامك في كذا؟ وإذا أجابه لا يقل هكذا أنا قلت، ولا يقل إن كان جوابك موافقاً لمن كتب فاكتب وإلا فلا تكتب، ولا يسأله وهو قائم أو مستوفز أو مشغول بما يمنعه من تمام الفكر، ولا يطالبه بدليل، فإن أحب أن تسكن نفسه بسماع الحجة طلبها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة، قال ابن السمعاني<sup>(٣)</sup>: لا يمنع من طلب الدليل، وإنه يلزم المفتى أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به، وإلا فلا لافتقاره إلى اجتهاد يقصر فهم العامي عنه، قال شيخ الإسلام النووي: والصواب الأول<sup>(٤)</sup>، وينبغي أن يبدأ من المفتين بالأسنّ الأعلم الأولى فالأولى إن أراد جمع الأجوبة في رُقعة، فإن أراد أفراد الأجوبة بدأ بمن شاء، وتكون رُقعة الاستفتاء واسعة ليتمكن المفتى من استيفاء الجواب<sup>(٥)</sup>.

(٢) كتاب العلم للنووي ١٤٩، و آداب الفتوى ٨٣/١.

(١) آداب الفتوى ٨٢/١.

(٤) كتاب العلم للنووي ص ١٥٠.

(٣) كتاب العلم للنووي ص ١٥٠.

(٥) كتاب العلم للنووي ص ١٤٩.

السابعة<sup>(١)</sup>: ينبغي أن يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال مع إبانة الخط واللفظ وصيانتها عما يتعرض للتصحيح، ويبين موضع السؤال، وينقظ مواضع الاشتباه ويضبطها، قال الصيّمري: يحرص أن يكون كاتبها من أهل العلم<sup>(٢)</sup>، وكان بعض الفقهاء<sup>(٣)</sup> ممن له رياسة لا يفتى إلا في رقعة كتبها رجل بعينه من أهل العلم ببلده، ولا يدع الدعاء في الرقعة لمن يستفيه في أولها وآخرها كقوله: ما تقول رحمك الله، أو سدّدك الله، أو وفقك الله، وإن جمع ضميره للتعظيم فلا بأس، وإن كانوا جماعةً يقول: رحمكم الله سدّدكم الله وفقكم الله رضى الله عنكم، وفي آخرها أفتونا مأجورين أو مثابين، أو ولكم جزيل الأجر والثواب، ونحو ذلك، وإذا لم<sup>(٤)</sup> يجد صاحب الواقعة مُفتيًا ولا من ينقل له حكمها لا في بلده ولا في غيره، فالصحيح أنه غير مكلف فلا يؤخذ بشيء يصنعه فيها والله أعلم، ومنه نسال التوفيق والعصمة والهدى والرضوان والرحمة.

(١) كتاب العلم للنووي ص ١٤٩ .

(٢) كتاب العلم للنووي ص ١٤٩، وآداب الفتوى ١/٨٥ .

(٣) آداب الفتوى ١/٨٥ .

(٤) آداب الفتوى ١/٨٦ .